



هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

Γ-I-I
Γ-I-G
Γ-I-M
Γ-I-E
Γ-I-O
Γ-I-L
Γ-I-V
Γ-I-L
Γ-I-P
Γ-II-
ال்தறிர ஈஸ்நோயி

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية

يسعدني أن أقدم اليكم التقرير السنوي عن أعمال هيئة الأسواق المالية للعام ٢٠٢٠، العام الذي تزامن مع مكافحة العالم بأكمله لجائحة كورونا المستجدة التي أرخت بظلالها على الوضع الاقتصادي والمالي العالمي والمحلي.



إن العام ٢٠٢٠ كان عنواناً للعمل عن بعد في معظم دول العالم كما في لبنان، بحيث تخلله عدد من الإغلاقات العامة والتدا이ير الصحية الاحترازية التي أثرت بدورها على الحياة الاقتصادية حاملة معها ضغوطاً إضافية على ما يعانيه اللبنانيون، فأدت الكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على اللبنانيين عالية وقد قدر الانكماش الاقتصادي بحسب البنك الدولي بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي.

إضافة إلى دورها في تنظيم الأسواق ومرافقها، سوف تقوم هيئة الأسواق المالية بحث المؤسسات المالية المرخصة على إنشاء صناديق، وهيئات استثمار جماعي تحاكي متطلبات السوق، وتكون مرتكزة على أدوات مالية متعددة الدخل والمخاطر ومرتبطة في تمويل شركات لها أثر إيجابي في الحركة الاقتصادية المحلية وقدرات تصدير منتجات وخدمات تقنية انتلقاً من لبنان.

إن السبيل الأفضل لتحقيق هذه الديناميكية المستجدة في الأسواق يمكن ضمن مخطط تطوير الأسواق المالية التي باشرت فيه هيئة الأسواق المالية منذ تأسيسها، حيث تستكمل العمل على إطلاق مشروع منصة التداول الإلكتروني وذلك لتأمين الإدراج والتداول والاستثمار في كافة أنواع الأدوات المالية والعملات والمعادن الثمينة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ختاماً، أجدد الشكر لفريق العمل لدى هيئة الأسواق المالية على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة متمنياً لهذه المؤسسة وأعوانها النجاح والعطاء الدائم ولوطننا الحبيب الاستقرار والازدهار.

مع التقدير،

رياض توفيق سلامه
رئيس هيئة الأسواق المالية
حاكم مصرف لبنان

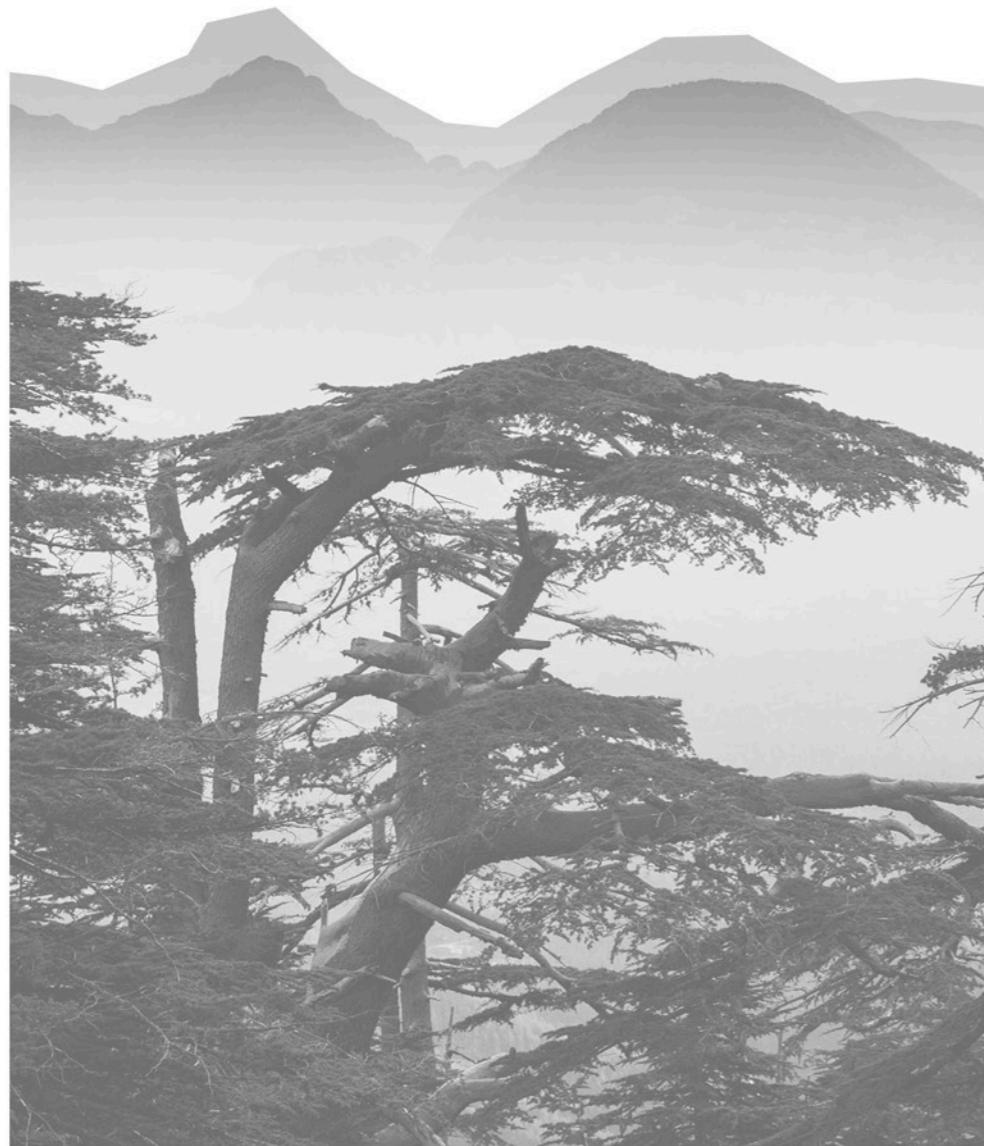
فسعياً لمعالجة التحديات الجمة التي يواجهها لبنان، أصدر مصرف لبنان في آب ٢٠٢٠ التعميم رقم ١٥٤ وقد طلب بموجبه من المصارف زيادة رأس المالها بنسبة ٣٠٪ ورفع سيولتها بقيمة ٣٪ من جمل ودائعها بالعملات الأجنبية. وكانت هيئة الأسواق المالية قد باشرت مع المعنيين في المؤسسات الرقابية الأخرى بمتابعة مفعail هذا التعميم من ناحية التزام المصارف برفع رأس المالها نظراً لما له من تأثير في إعادة تفعيل عمل المصارف وتعزيز الثقة في الأسواق المالية اللبنانية.

ومن منطلق الاهتمام المشترك للمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي في لبنان، وقعت هيئة الأسواق المالية وهيئة التحقيق الخاصة مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة.

أما بدورها، وفي إطار حماية المستثمر، وبعد تلقيها عدد من الشكاوى حول تصفية محافظ الأدوات المالية الأجنبية الموجودة خارج لبنان، أصدرت الهيئة في نيسان ٢٠٢٠ الإعلان رقم ٧٦ الذي طلب من المؤسسات المرخصة الدفع بالعملة الأجنبية (Fresh Funds) للعملاء الذين قرروا تصفية محافظتهم، أو تحويلها إلى مؤسسة خارجية من اختيار العملاء أنفسهم في حال تم طلب ذلك من المؤسسات المرخصة، على أن تؤخذ التدابير المناسبة في حق المخالفين بعد اجراء التحقيقات اللازمة.

ولتفعيل العمل عن بعد في ظل جائحة كورونا، أصدرت الهيئة الإعلان ٦٦ والذي سمحت خلاله للمؤسسات المرخصة إرسال مستندات عروض الأدوات المالية الإلكترونياً لأخذ الموافقة عليها بعد استيفائها للشروط الموضوعة من قبل الهيئة وفي حالات استثنائية معينة.

إن العام ٢٠٢٠ كان عنواناً للعمل عن بعد في معظم دول العالم كما في لبنان، بحيث تخلله عدد من الإغلاقات العامة والتدايير الصحية الاحترازية التي أثرت بدورها على الحياة الاقتصادية حاملة معها ضغوطاً إضافية على ما يعانيه اللبنانيون، فأدت الكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على اللبنانيين عالية وقد قدر الانكمash الاقتصادي بحسب البنك الدولي بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي.



رُؤيَّة
لِيُّوْلَدْ g

مهمتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليل مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الاستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات الالزمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والشهر على تقديرهم بأداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعى إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي القطاعات الإنتاجية كافة.

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية
عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها
لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً
للاقتصاد الوطني.

مقدمة المحتويات

١	كلمة رئيس هيئة الأسوق المالية
٢	١ . هيئة الأسوق المالية
١٤	قانون إنشاء هيئة الأسوق المالية وأهدافها الرئيسية
١٤	مجلس الإدارة
١٥	المهام الأساسية لهيئة الأسوق المالية
٣	٢ . نشاطات العام ٢٠٢٠
١٨	أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي
٣٣	أعمال الهيئة على المستوى الإداري
٣٩	مالية هيئة الأسوق
٤	٣ . حركة الأسواق المالية في لبنان
٤٦	أداء بورصة بيروت
٤٤	الصناديق والأدوات المالية
٥٣	٤ . تطلعات الهيئة للعام ٢٠٢١
٥٦	٥ . هيئة الأسوق المالية، ما هي؟
٥٨	الهيكلية التنظيمية للهيئة
٦١	المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة
٦٢	٦ . ملخص تحليلي عن هيئة الأسوق المالية منذ نشأتها



الفصل الأول

البيئة والأسواق المالية

المهام الأساسية لـ هيئة الأسواق المالية

- حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية**
 - حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتواقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميزة في التعامل بالأسواق المالية.
 - تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
 - تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاتمة بالأدوات المالية والشهر على تقديرهم بآداب السلوك المهني.

تنظيم الأسواق وتقليل مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعى إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدرين في لبنان والخارج.
- تقليل مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- الترخيص لوسطاء السوق الذين يقدمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- الترخيص لشركات التقييم المالي [Financial Rating Agencies] وتحديد إطار عملها وتنظيمه.

- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسديد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام القانون ٦١١ وللأنظمة المتعددة تطبيقاً له.
- الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مخالفة تتعلق بstocks أو أدوات مالية أو بمصدري هذه stocks والأدوات.

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

إن هيئة الأسواق المالية هي سلطة مالية تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ٦١١ بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ولا تخضع لقواعد الإدارة وتسير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام. تطمح هيئة الأسواق المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق المالية بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، وحماية الأدخار الموظف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدد القانون آلية تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على تقليل مخاطر النظام في الأسواق المالية من خلال إرساء ثقافة تمحور حول تأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. كما يحدد القانون ٦١١ آلية تنظيم الأسواق المالية وتطويرها ومنها الترخيص لبورصات جديدة تساهمن في خلق السيولة المطلوبة لتفعيل أسواق رأس المال في لبنان. إن الرؤية التي يتمحور حولها عمل الهيئة تتطلب من أهمية إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية.

مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية

بناء على قانون الأسواق المالية رقم ٦١١ تاريخ ٢٠١١/٧/١٧، لاسيما المواد ٧,٧,٨ منه، وبناء على اقتراح وزير المالية، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/٦/١٠، عين الخبراء الثلاث الواردة أسماؤهم أدناه أعضاء في مجلس "هيئة الأسواق المالية" لمدة خمس سنوات، ليصبح المجلس كالتالي:

ابتداءً من ٢٠ حزيران ٢٠٢٣، تألف مجلس الهيئة من

رياض سلامه	حاكم مصرف لبنان	رئيس لمصرف لبنان (وسيم منصوري)
فؤاد شقير	خبير في شؤون الأسواق المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي
وليد قادربي	خبير في الشؤون المصرفية	عضو مجلس إدارة تنفيذي
واجب قانصوه	خبير في الشؤون المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي
مدير عام وزارة المالية	مدير عام وزارة المالية	عضو غير متفرغ
محمد أبو حيدر	مدير عام وزارة الاقتصاد	عضو غير متفرغ
ميشا دباغ	رئيس لجنة الرقابة على المصادر	عضو غير متفرغ

تقييم أثر كوفيد ١٩ على المنطقة العربية

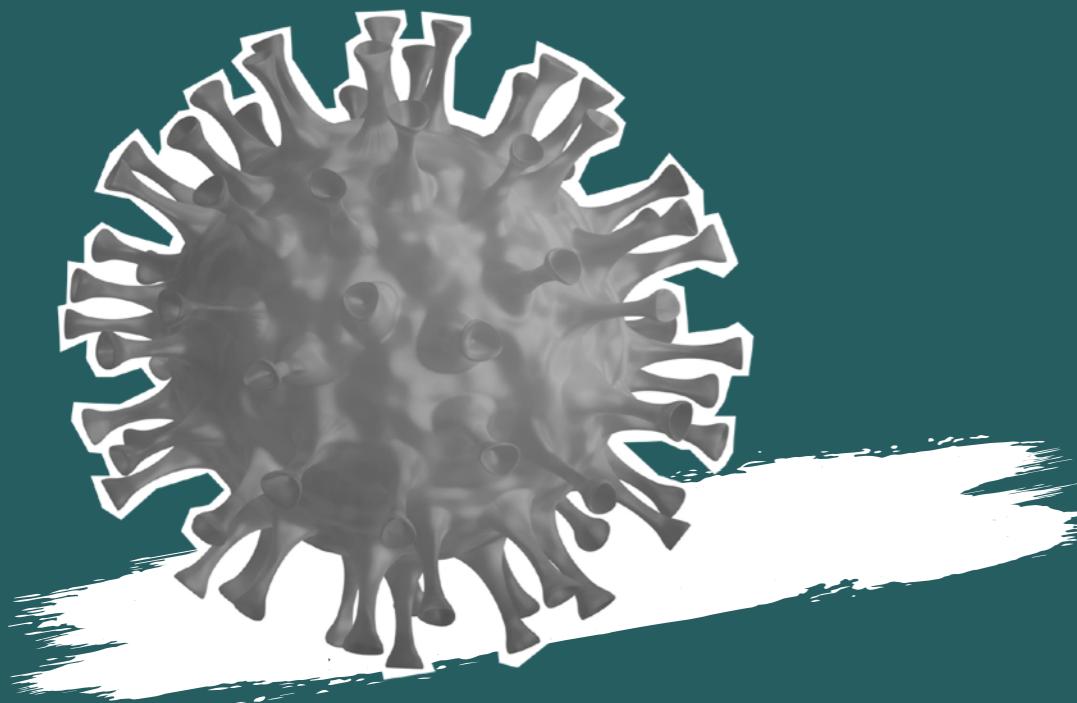
بحسب التقديرات الأولية لتداعيات كورونا فقد السوقى بلغت قيمتها ٤٠٣ مليارات دولار سجلت المنطقة العربية في عام ٢٠٢٠ مزيد من الخسائر التي سجلتها ثروة هذه الشركات تعادل الخسائر كما ان اتساع رقعة هذا الوباء العالمي بنسبة ٨٪ من إجمالي ثروة المنطقة. أمام هذا الواقع تطرح أسئلة عديدة حول مدى تأثير الجائحة على بخسائر أكثر على مستقبل العمل المصرفى والأسواق المالية وبحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب وتأثيرها على عمليات التحول الرقمي، مما يحتم آسيا (إسكوا) فمن المتوقع بأن تسجل معدلات تعزيز مفاهيم الأمن «السيبراني» Cyber Security .
بحسب التقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نيسان ٢٠٢٠ تحت عنوان «كوفيد ١٩: تهديد للإستقرار المالي»، إن أزمة جائحة كورونا خلقت أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي قد يكون له تداعيات على الاستقرار المالي العالمي على المدى الطويل.

تداعيات كورونا الاقتصادية على العالم

إن ما شهدته العالم خلال انتشار جائحة كورونا يبشر مختلف بلدان العالم خط الدفاع الأول بحيث أقدمت على تبصير السياسة النقدية إلى حد كبير من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية وتقديم سيولة إضافية للنظام المالي عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

وبحسب صندوق النقد الدولي أيضاً سيظل للبنوك المركزية دور حاسم في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد. لكن، يضيف التقرير، أن هذه الأزمة ليست مجرد أزمة سيولة إنما تتعلق في الأساس بالملاءة في وقت أصبحت فيه قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي في حالة توقف كامل. ونتيجة لذلك، فإن السياسة المالية العامة دوراً حيوياً تؤديه، أهمية هذا الدور تخفيف أثر حزمة كوفيد ١٩ وضمان تعاف مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة.

على صعيد الأسواق المالية، توجت الأزمة قفزات في فرقة العائد وظهرت علامات الضفت في أسواق التمويل قصير الأجل بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأميركي. ومع توتر الأسواق ارتفع التقلب بدرجة حادة فوصل في بعض الحالات إلى مستويات لم نشهد لها منذ الأزمة المالية العالمية. وللحفاظ على استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد العالمي لعبت البنوك المركزية في



الفصل الثاني

نشاطات العام



أهم نشاطات العام · ٢٠٢٠

نبذة عن الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة خلال الأعوام ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

الناشرة في أسواق رأس المال، بحيث تخضع المؤسسات المرخص لها لرقابة مستمرة من قبل الهيئة.

نظام قواعد الإدراج Listing Rules سلسلة ٧٠٠٠، لم يصدر رسمياً بعد

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات الازمة للمصدر لطلب إدراج أدوات مالية في لبنان، وتحديد المتطلبات للحفاظ على إدراج الأدوات المالية، ومتطلبات الحفاظ على الأسس السليمة لحوكمه الشركات من قبل المدرجين المدرجين.

نظام هيئات الاستثمار الجماعي Collective Investment Scheme سلسلة ٨٠٠٠، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩

يشمل هذا النظام إنشاء وتشغيل هيئات استثمار جماعي بما في ذلك هيئات إستثمار إسلامية في لبنان بموجب القانون رقم ٦٧ غير أنه لا يشمل استخدام هيئات الاستثمار الجماعي لغرض التسوييد بموجب القانون ٧٥، نظراً إلى أنه قانون منفصل يستخدم شكل الصندوق المشترك لأغراض أخرى. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إقامة، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات إستثمار جماعي والأنشطة المرافقة لها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الاستثمار الجماعي، وودعاء هيئات الاستثمار الجماعي ووكالاته التوزيع المعتمدين.

نظام سلوكيات العمل في الأسواق Business Conduct سلسلة ٣٠٠٠، تشرين الثاني ٢٠١٦

تكمّن أهمية نظام سلوكيات العمل في تحديد السلوك المتبع لدى المؤسسات والذي من شأنه تعزيز القدرة على حماية المستثمرين، وضمان عمل المؤسسات المرخص لها بنزاهة، ضمن آليات الإداره السليمة والرقابة الفعالة. ويحدد النظام أيضاً قواعد تعامل المؤسسات مع أموال وأصول الربائين، كما يحدد المتطلبات الازمة لإنفصال عن بعض التغيرات والأحداث لهيئة الأسواق المالية.

نظام سلوكيات السوق Market Conduct سلسلة ٤٠٠٠، تشرين الثاني ٢٠١٦

يشير هذا النظام إلى معايير السلوك المطبقة على التداول من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية. يعتبر هذا النظام بالغ الأهمية لسلامة عمل السوق، خاصة من ناحية تأمين أسواق عادلة وفعالة للتداول في الأوراق المالية في لبنان.

فنظراً لتعذر اللقاءات المباشرة بسبب تفشيجائحة كورونا، قامت الهيئة بندوات افتراضية لتلaminer الجامعات عبر منصة «زوم» حيث تم عرض نشاط الهيئة التنظيمي والرقيبي فضلاً عن تعريفهم على الأنظمة التطبيقية التي ترعى حقوق المستثمرين وواجباتهم، وتنظيم عمل الأسواق. كما واظبت الهيئة على نشر توجيهات وإرشادات على موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف تشقيق المستثمرين واطلاع الجمهور على الإعلامات الصادرة عن الهيئة والتي تنظم الأسواق المالية وتحمي المستثمر بشكل خاص.

على الصعيد الدولي، حافظت الهيئة على تواصلها مع هيئات الرقابية لا سيما المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والتي تشغل فيها صفة عضو مشارك منذ عام ٢٠١٦ ومع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA ومع البنك الدولي لتطوير الأسواق المالية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعيش العالم أزمة مالية ناجمة عنجائحة كورونا تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان تحديداً. في ظل هذه التحديات المحلية والعالمية، واصلت هيئة الأسواق المالية دورها في مراقبة حركة الأسواق والحفاظ على استقرارها.

عملت هيئة الأسواق المالية جاهدة في العام ٢٠٢٠ على متابعة نشاطاتها على جميع الأصعدة، إن كان على الصعيد التنظيمي أو الرقابي أو حماية المستثمر.

لم يشهد هذا العام لقاءات مباشرة ومؤتمرات على غرار الأعوام السابقة، فقد استعاضت عنها الهيئة بلقاءات افتراضية على المنصات الالكترونية بهدف مواكبة المتغيرات والمستجدات المالية.

وتنفيذًا للخطة التي أعدتها هيئة الأسواق المالية بهدف تشقيق المستثمر والتي بدأت العمل عليها في السنوات الماضية، واصلت الهيئة برنامجها الخاص بالمحاضرات لدى الجامعات اللبنانية إضافة إلى حملات التوعية لحقوق وواجبات المستثمر على موقع التواصل الاجتماعي.

على المستوى التنظيمي والرقيبي

كما باشر الأعضاء الجدد فور توليهم الإدارة مراجعة الملفات التي كانت قيد المتابعة في المرحلة السابقة والعمل على الملفات الجديدة.

مع تعيين مجلس إدارة جديد، وفي سياق استمرار سير العمل المؤسساتي، تابعت هيئة الأسواق المالية عملها الرقابي والتنظيمي لحماية وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية ووضع الأنظمة العامة للأسواق المالية بغية تنظيمها وتطويرها.

نظام الترخيص والتسجيل Licensing and Registration سلسلة ٣٠٠٠، كانون الثاني ٢٠١٧

يهدف هذا النظام الصادر عن مجلس إدارة الهيئة إلى تنظيم عمل المؤسسات العاملة في الأوراق المالية وترخيصه من قبل هيئة الأسواق المالية كما نص عليه القانون ١٦١/١١١. وعلى غرار العمل المصرفي، تكمّن أهمية «الترخيص والتسجيل» في حماية العملاء وضمان سلامه ومتانة المؤسسات

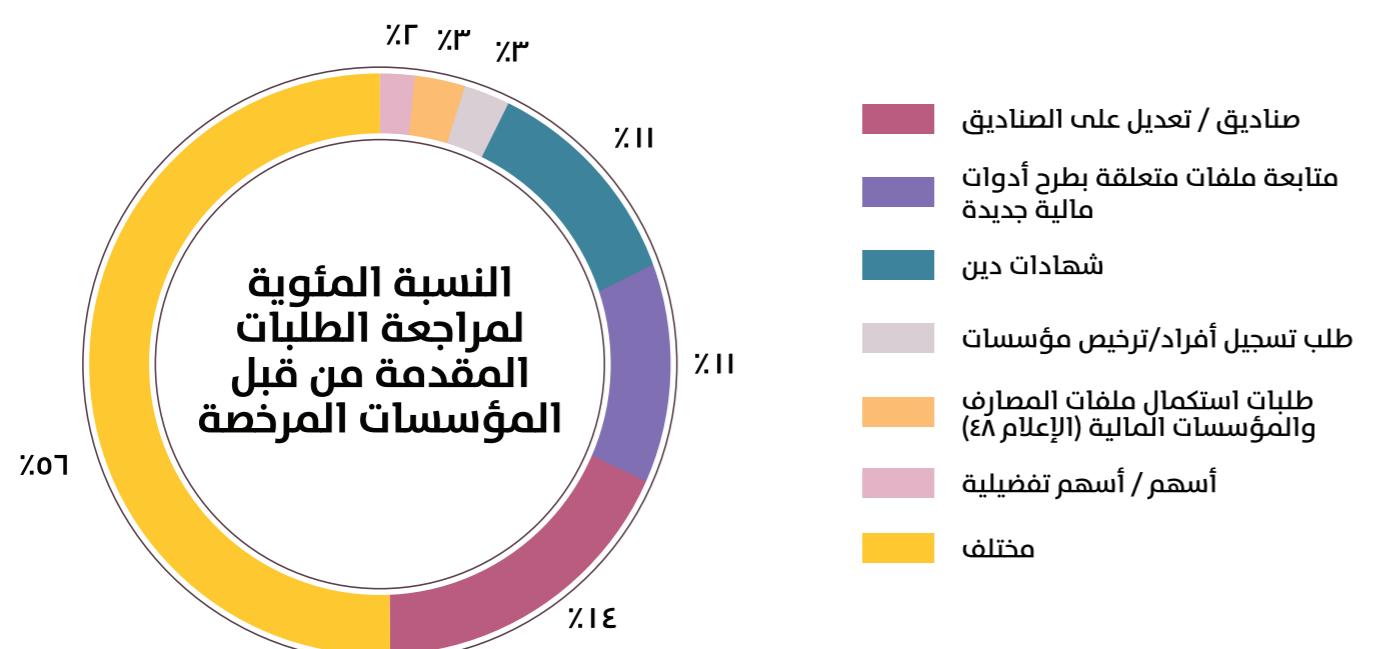
على الصعيد التنظيمي, فقد تابعت الهيئة في العام ٢٠٢٠ عملية إعادة تنظيم القرارات الصادرة سابقاً عن المجلس عبر الغاء بعضها وإعادة إصدارها ضمن الأنظمة التنظيمية التي أصدرتها الهيئة تباعاً منذ ١٥٢٠، بحيث يصبح لكل عمل متعلق بالأسواق المالية مرجع قانوني

من ضمن إحدى الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية.

وفي هذا المجال، أصدر مجلس الهيئة القرار رقم ٤٣ الذي يحدد لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنوياً من قبل

الطلبات المتعلقة بصناديق الاستثمار التي شكلت تسع طلبات [٩]، سبع طلبات [٧] متابعة ملفات متعلقة بطرح أدوات مالية جديدة، يتبعها [١] طلب متعلق بإصدار أو تسويق أسهم تفضيلية أو أسهم الاكتتاب الخاص، وسبعين [٧] طلبات تعود إلى شهادات دين.

أما طلبات الترخيص أو تعديل رخصة مؤسسات وساطة مالية فكان مجموعها في العام ٢٠٢٠ أربعة طلبات [٤]، من ضمنها طلبيان [٣] استكمال ملفات المصارف والمؤسسات المالية للحصول على ترخيص من هيئة الأسواق المالية، أما العدد الأكبر من الطلبات فكان متعلق بمراجعةت مختلفة عددها خمسة وثلاثون [٣٥] من المجموع العام، تجدر الإشارة أنه لا طلبات متعلقة بإصدار المنتجات أو التعامل مع مراسلين جدد.



يبين الرسم البياني (أدنى) أن المراجعات الثلاثة وستون [٦٣] التي عالجتها الوحدة، كانت حول

أما على الصعيد الرقابي, فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق المالية بسبعين وثلاثين تحقيقاً واحداً وعشرين عملية تدقيق على المؤسسات المرخصة التي تداول بالأوراق المالية، كما قامت الوحدة بخمس متابعات تحقيق وسبعين عمليات متابعة تدقيق.

كما قامت وحدة الأسواق المالية بمراجعة ودراسة ثلاثة وستين [٦٣] طلباً في العام ٢٠٢٠ تمحورت حول الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات المرخصة (شركات مالية، شركات وساطة مالية ومصارف) التي تناولت جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بصناديق الاستثمار الجماعي وإصدار تراخيص أو تعديلها.

كما صدر عن مجلس الهيئة الإعلامات التالية:

إعلام رقم	التاريخ	قرار	المضمون
٦٥	٢٠٢٠/٥/١٩	٣٤	لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنوياً من قبل الهيئة
٦٦	٢٠٢٠/٦/٣		تعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية سلسلة ٦٠٠٠ ونظام عرض الأدوات المالية على الجمهور ٦٠٠٦
٦٧	٢٠٢٠/٩/٩		اعتماد آلية سريعة لأخذ موافقة على عروض أدوات مالية
٦٨	٢٠٢٠/١٠/١٤		تعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠
٦٩	٢٠٢٠/١٠/٢٧		ادراج اسم شركة ٤٢٤ ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية

شطب اسم شركة أكسيليس ترايدنچ ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية

وعلى صعيد مجلس الهيئة, فتحصر به صلاحية وضع الأنظمة التطبيقية والتعليمات والتوجيهات العامة الصادرة بمقتضى القانون ١٦١، ومنها الأنظمة المتعلقة بإنشاء البورصات وإدارتها, والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسهيل أعمال المؤسسات التي تعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور, إضافة إلى وضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجب على مقدمي الخدمات المالية ومستخدميها التقيد بها وصلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسديد على اختلاف أنواعها.

وانطلاقاً من مسؤولياته المذكورة أعلاه, عقد مجلس الهيئة خمسة عشر اجتماعاً في العام ٢٠٢٣, منها ٩ اجتماعات ضمت أعضاء المجلس الجديد المعينين في حزيران ٢٠٢٣, واتخذ مجلس الهيئة منذ بداية العام ٢٠٢٣ أربعينية وواحد واربعين [٤٤] قراراً تنظيمياً وإدارياً.

وعملت الأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية على متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في العام ٢٠٢٣ والعمل على تطبيقها.

٧	قرارات لطلبات خاصة لنظام السلوكيات في الأسواق المالية - مجموعة ٤
	تبليغ عن عمليات لصالح شخص مطلع حكماً على معلومات مميزة
١٤	قرارات لطلبات خاصة لنظام عرض الأدوات المالية في الأسواق المالية - مجموعة ٦
٥	تسويق/إصدار أدوات مالية تصفية صناديق
١٧	قرارات مرتبطة بأنظمة هيئات الاستثمار الجماعي في الأسواق المالية - مجموعة ٨
٤	الإخلال بشروط الاستثمار + تخفيض نسبة الاقتراب
٣	تعديل كثيب التعريف والنظام الداخلي العائد لهيئة الاستثمار/شروط وأحكام
٢١	تقييم الأدوات المالية المملوكة من قبل هيئة الاستثمار الجماعي
١٣	قرارات يحكمها القانون ١٦١
٨	متابعة قرارات مجلس هيئة الأسواق المالية
٢	مذكرات/آليات/إعلانات
٤٦	تعديل أنظمة هيئة الأسواق المالية
١٢	طلب معلومات
١٠	تقرير وحدة الرقابة على الأسواق المالية حول أوضاع المؤسسات المرخصة
٣	تدقيق من قبل وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٤٢	الكشفات المالية لعام ٢٠١٩
٤١	منصة التداول الإلكتروني
	قرارات أخرى
	مجموع القرارات

٤	قرارات لطلبات خاصة لنظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية - مجموعة ٢
١١	ترخيص لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأعمال الخاصة بالأدوات المالية
١	توقف مؤسسة مرخصة مؤقتاً عن العمل/إلغاء ترخيص
٢	ترخيص نشاط
٢٩	إلغاء ترخيص أحد الأنشطة
٧	استكمال الملف لدى هيئة الأسواق المالية/الالتزام بأحكام الإعلام رقم ٨
٤	التفرغ/التنازل عن أسهم
٣	زيادة رأس المال مؤسسة مرخصة
٢	تغيير عنوان مكاتب مؤسسة مرخصة
٢	تغيير مفوض المراقبة الخارجي
٧٣	تسجيل أشخاص للقيام بمهام منظمة
٤٨	توقف أشخاص عن تأدية مهام منظمة
٧	شكاوى/دعوى عملاء
٣	إعفاء من موجب الالتزام ببعض بنود أنظمة الهيئة (٣٣٢١, ٣٣٠٨ ...)
٢	تكليف المهام إلى جهات خارجية

الجهات المقدمة للطلبات خلال العام ٢٠٢٠

#	الجهة	%
٨٣	الأمانة العامة	٥٤,٩٧%
١٥	مديرية الشؤون القانونية	٩,٩٣%
١٤	وحدة الرقابة على الأسواق المالية	٩,٧%
٩	أعضاء مجلس هيئة الأسواق المالية المتفرغون	٠,٩٦%
٦	لجنة الرقابة على المصادر	٣,٩٧%
٦	مديرية الأمن والمراقبة والخدمات العامة	٣,٩٧%
٣	لجنة مراقبة هيئات الضمان	١,٩٩%
٣	مديرية الموارد البشرية والمالية	١,٩٩%
٣	هيئة التحقيق الخاصة	١,٩٩%
٢	سعادة حاكم مصرف لبنان	١,٣٢%
٢	مديرية الأبحاث والاعلام	١,٣٢%
٢	وحدة الامتثال في مصرف لبنان	١,٣٢%
١	مديرية الشؤون القانونية-مصرف لبنان	٠,٦٦%
١	وحدة الرقابة على الأسواق المالية ومديرية الشؤون القانونية	٠,٦٦%
١	أعضاء مجلس هيئة الأسواق المالية المتفرغون ووحدة الرقابة على الأسواق المالية ومديرية الشؤون القانونية	٠,٦٦%
٤٤١	المجموع	١٠٠%

٣٤,٨٧%

نسبة القرارات الموجهة إلى غير المؤسسات المرخصة

#	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة
١	٧ كانون الثاني ٢٠٢٠
٢	١١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٣	١٣ شباط ٢٠٢٠
٤	٣ آذار ٢٠٢٠
٥	١٧ آذار ٢٠٢٠
٦	١٩ أيار ٢٠٢٠
٧	١٦ حزيران ٢٠٢٠
٨	٧ تموز ٢٠٢٠
٩	٢٨ تموز ٢٠٢٠
١٠	٦ آب ٢٠٢٠
١١	١٥ أيلول ٢٠٢٠
١٢	٦ تشرين الأول ٢٠٢٠
١٣	٧ تشرين الأول ٢٠٢٠
١٤	١ كانون الأول ٢٠٢٠
١٥	٢٢ كانون الأول ٢٠٢٠
١٥	المجموع

متابعة قرارات مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية للعام ٢٠٢٠

فيما يخص متابعة قرارات هيئة الأسواق المالية، المتباينة مما يعكس التزام المؤسسات المرخصة بالقرارات الصادرة عن الهيئة.

إن تجاوب المؤسسات يقارب ٩٩,٥٪ بحيث أن أكثر من ٦٪ من القرارات قد نفذت، أو في طور

#	%	المتابعة
٣٣٣	٧٥,٥١٪	منفذة
٦٣	١٤,٣٩٪	قيد المتابعة
١٩	٤,٣١٪	لم تتحقق المعدل المحدد
١١	٢,٤٩٪	معدل بقرار لاحق
٩	٠,٤٪	تم حفظها بطلب من المجلس
٤	٠,٩١٪	تم تأجيل البحث بها من قبل المجلس
٢	٠,٤٠٪	غير منفذة (عدم تجاوب المؤسسة)
٤٤١	١٠٠٪	المجموع

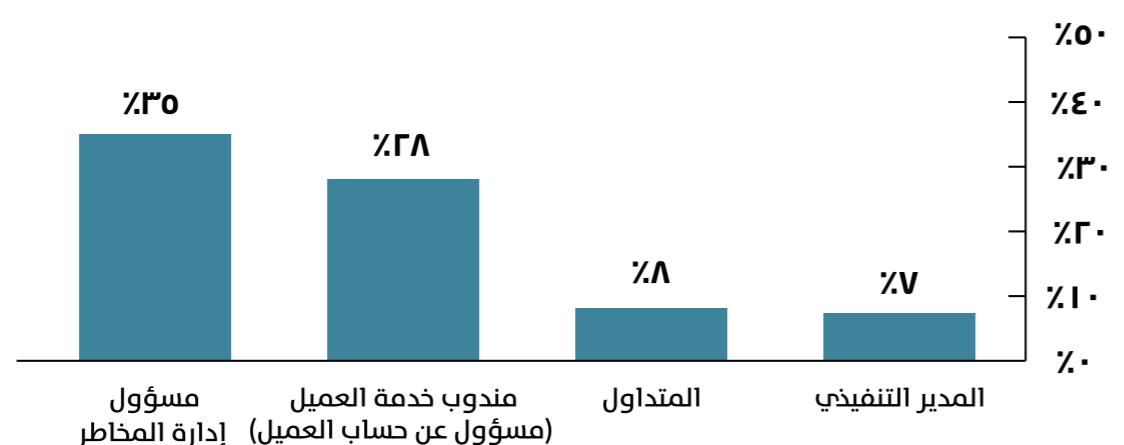
الأشخاص المسجلون لدى هيئة الأسوق المالية

(٧٦٪) من مجمل عدد الطلبات، أما طلبات تعليق التسجيل فقد بلغت ٨١ شخصاً أي بنسبة (٨٪) من مجمل عدد الطلبات ، فيما طلب مجلس الهيئة إعادة تقديم ٨٥ طلب تسجيل حتى نهاية العام ٢٠٢٠ قد بلغ ٦٧٧ شخص مسجل أي بنسبة أي بنسبة (١٩٪).

تطبيقاً لنظام التسجيل والترخيص سلسلة ٢٠٠٠ الذي نظم عملية تسجيل العاملين في المؤسسات المرخصة لقيام بالوظائف المسجلة لدى الهيئة، فإن عدد الأشخاص المسجلين حتى نهاية العام ٢٠٢٠ قد بلغ ٦٧٧ شخص مسجل أي بنسبة

إن الوظائف الأربع الأكثر تسجيلاً لدى الهيئة حتى العام ٢٠٢٠ هي التالية:

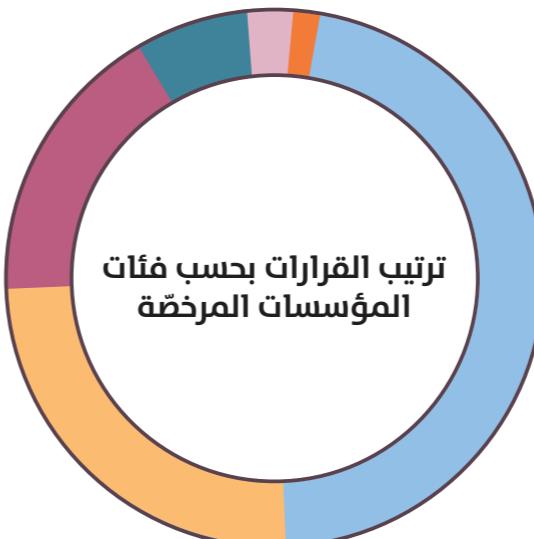
- مسؤول إدارة المخاطر** بنسبة ٣٥٪ حيث تم تسجيل ٥ أشخاص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٨٩ شخص في العام ٢٠١٩.
- مندوب خدمة العميل** (مسؤول عن حساب العميل) بنسبة ٣٧,٦١٪ حيث تم تسجيل ٣٩ شخص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٤١ شخص في العام ٢٠١٩.
- المتداول** بنسبة ٨,٣٧٪ حيث تم تسجيل ٢٠ شخص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٤ شخص في العام ٢٠١٩.
- المدير التنفيذي** بنسبة ٦,٦٨٪ حيث تم تسجيل ١٠ أشخاص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٣ شخص في العام ٢٠١٩.



ترتيب القرارات بحسب فئات المؤسسات المرخصة

الجهة	#	%
مصارف	١٤٨	٥١,٣٪
مؤسسات مالية	٧٠	٢٤,١٤٪
مؤسسات وساطة مالية	٥٦	١٩,٣١٪
مؤسسات مالية لا تزاول الأنشطة المتعلقة بالأدوات الخاصة بالأدوات	١٢	٤,١٤٪
مؤسسات أخرى	٣	١,٠٣٪
مؤسسات قيد التأسيس	١	٠,٣٥٪
عدد القرارات الموجهة إلى المؤسسات المرخصة	٢٩٠	١٠٠٪

إن الجهة الأكثر مراسلة للهيئة بحسب الرسم المقدم ٥١٪ تليها المؤسسات المالية بنسبة ٢٤٪. البيانات هي المصارف، بحيث بلغت نسبة الطلبات



- مصارف ٥١٪
- مؤسسات مالية ٢٤٪
- مؤسسات وساطة مالية ١٩٪
- مؤسسات مالية لا تزاول الأنشطة المتعلقة بالأدوات الخاصة بالأدوات ٤٪
- مؤسسات أخرى ١٪
- مؤسسات قيد التأسيس ١٪

قرارات المجلس المتعلقة بالأشخاص المسجلين بحسب المؤسسة

المغارف

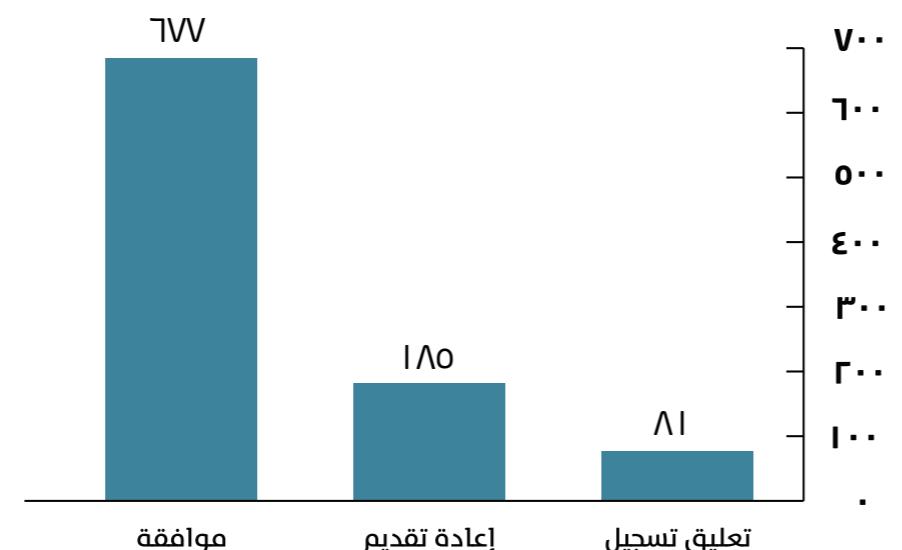
			١٠	الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.	٦٨
			١٧	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.	٧٣
			١٤	بنك بيروت ش.م.ل.	٧٥
			٢	البنك العربي الافريقي الدولي	٩٠
			.	بنك الامارات ولبنان ش.م.ل.	٩٢
٣	٢	١٦		بنك بيمو ش.م.ل.	٩٣
٢		١٩		بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	٩٤
				سيدروس بنك ش.م.ل.	٩٨
٥	١	٦		بنك الموارد ش.م.ل.	١٠١
				فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	١٠٨
	٤	٥		بنك مياب ش.م.ل.	١١٠
٦	٠	٢٩		بنك لبنان والمهاجر للأعمال ش.م.ل.	١١١
		١		بنك البحر المتوسط للاستثمار ش.م.ل.	١١٣
	١	١		بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.	١١٤
١	٣	١٤		البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل.	١١٨
				فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.	١٢١
				بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.	١٢٣
	٤	١		بيت التمويل العربي ش.م.ل (مصرف إسلامي)	١٢٥
١٠				بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.	١٢٧
١		١٤		«إف. إف. إيه» ش.م.ل. (مصرف متخصص)	١٢٩
				بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.	١٣٠
				بنك سي. أس. سي ش.م.ل.	١٣٣
١		٤		بنك انتركونتينتال لبنان للاستثمار ش.م.ل.	١٣٥
		٤		بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)	١٣٦
١	١٥	٧		سيدروس إنفست بنك ش.م.ل	١٣٧
		٧		لي بنك ش.م.ل (ليفت إنفستمنت بنك)	١٣٩
				بنك الاستثمار ش.م.ع (شركة مساهمة عامة)	١٤١
		٣		لوسيد إنفستمنت بنك ش.م.ل	١٤٢

الرقم	المؤسسات المرخصة	موافقة	أطلب	إعادة تقديم	تعليق تسجيل
١	فرنسبنك ش.م.ل.				
٣	بنك مصر لبنان ش.م.ل.	٤	٠		
٥	البنك العربي ش.م.ع	١٣			
١٠	البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	١٥	٢		
١١	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	١٣	٢		
١٤	بنك لبنان والمهاجر ش.م.ل.	٨٢	٧		
١٦	بنك فدرال لبنان ش.م.ل.	٥	٣		
١٩	بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.	١			
٢٢	بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	٢٢	٦		
٢٧	بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.ل.	٣٢	٤		
٢٨	بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.				
٣٣	بنك عوده للأعمال ش.م.ل.				
٣٤	المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.				
٣٦	بنك الإعتماد الوطني ش.م.ل.		٢		
٣٩	بنك بيبلوس ش.م.ل.		٢٠		
٤٣	بنك التمويل ش.م.ل.				
٤٨	سرadar بنك ش.م.ل.		٢١		
٥٥	بنك انتركونتينتال لبنان ش.م.ل.		٣		
٥٣	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.		١٠		
٥٦	بنك عوده ش.م.ل.		٨٧		
٥٨	فينيسيا بنك ش.م.ل.		٨		
٦٢	مصرف شمال أفريقيا التجاري ش.م.ل.		١١		
٦٣	البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.		٩		

المؤسسات المالية

				شركة الدقة للاستثمار والوساطة المالية ش.م.ل.	٤٣
				تراست كابيتال ش.م.ل.	٥٠
				بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل.	٣٣
				برودغايت أدفاسيرز ش.م.ل.	٦٠
				أر.أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل.	٢١
				كابيتال إيه ش.م.ل.	٤٥
				أمانة كابيتال ش.م.ل.	١٢
				أيشن.أس.بي.سي. فينانشيل سيرفيسيز (لبنان) ش.م.ل.	٨١
				سرadar فاميلي أوفيس (أس.أف. أو) ش.م.ل.	١١
				فالبرى كابيتال ش.م.ل.	٧٧
				شناندووا كنسولتينغ ش.م.ل.	٣٠
				٤٤ ش.م.ل.	٤٤
					المجموع
					٦٧٧
					٨١
					١٨٥
					٦٧٧

قرارات المجلس فيما يتعلق بطلبات التسجيل لدى الهيئة حتى العام ٢٠٢٠

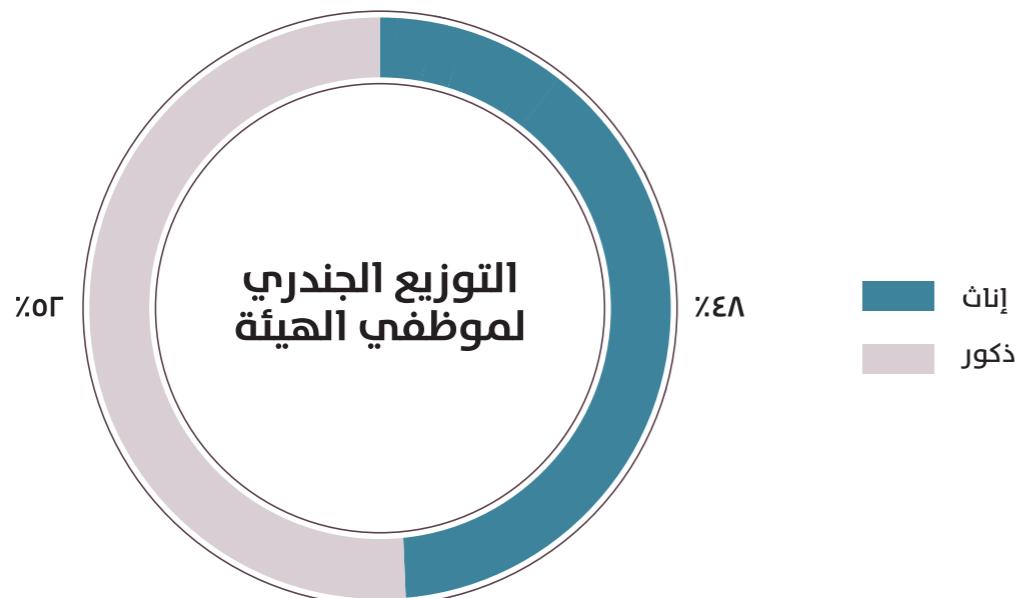


مؤسسات الوساطة المالية

				المؤسسة المالية العربية ش.م.ل.	١
				شركة لبنان المالية ش.م.ل.	٨
				بيمو سيكوريتايزيشن ش.م.ل.	٩
				فيديوس ش.م.ل.	١٠
				كابيتال انفستمنت سرفيسز ش.م.ل.	١١
				شركة ليبانون إنفست ش.م.ل.	١٢
				ليبانو فرانسيز فينанс ش.م.ل.	١٤
				FNB Capital ش.م.ل.	١٩
				شركة الاعتماد المالي ش.م.ل.	٢٦
				كراديت تراست ش.م.ل.	٣٢
				الاعتماد المالي إنفست ش.م.ل.	٤٠
				كريدي سويس (لبنان) فينанс ش.م.ل.	٤٢
				«إنفستا» فاينشال بلانينج سرفيسز ش.م.ل.	٤٣
				ك.أ.أندوسويس سويسرا (لبنان) ش.م.ل.	٤٤
				مور كابيتال ش.م.ل.	٥٨
				اكسيليس فايننس ش.م.ل.	٦٢
				أوبتيمول إنفست ش.م.ل.	٧٠
				سي سي إنفستمنت ش.م.ل.	٧٧

				جوليوس بير (لبنان) ش.م.ل.	١
				الشركة العربية الدولية للإنماء والاستثمار ش.م.ل.	٥
				شركة بيروت للوساطة المالية ش.م.ل.	٨
				شركة ليبانيز ديلرز ش.م.ل.	١٣
				رويال فاينانشيل ش.م.ل.	١٥
				ماستر كابيتال غروب ش.م.ل.	١٦

أعمال الهيئة على المستوى الإداري



الخبرة التي تفوق إحدى عشرة سنة حوالي الـ ٦٧٪ من المجموع العام للموظفين.

أما من ناحية خبرة الجهاز البشري فإن النسبة الأكبر هي لأصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل الأسواق، إذ تبلغ نسبة الموظفين ذوي

بعدما كانت مديرية الأبحاث والإعلام قد أطلقت مشروع انشاء قاعدة بيانات الكترونية للأشخاص المسجلين لدى الهيئة في العام ٢٠٢٠، وفي إطار تطوير العمل وتنظيم بيانات المؤسسات المرخصة، باشرت الأمانة العامة بعد تكليفها متابعة ملف التسجيل من قبل مجلس الهيئة رسمياً، العمل والتعاون مع مديرية المعلوماتية على تطوير قاعدة بيانات موحدة للمؤسسات المرخصة والأشخاص المسجلين تسمح للوحدات والمديريات بالحصول على المعلومات كافة في هذا المجال كما تسمح للأمانة العامة بمتابعة أوضاع الأشخاص المسجلين ومسارهم المهني وانتقالهم بين المؤسسات المرخصة داخل لبنان وخارجها، تنظيماً للسوق وحماية المستثمر.

ومن ناحية أخرى، تم تكليف الأمانة العامة بتطبيق المذكرة رقم ٣٧ المتعلقة بالإمتحان ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد وضعت بدورها آلية لتطبيق هذه المذكرة بالتعاون مع وحدة الامتحان لدى مصرف لبنان، مما يشكل مدمجاً صلباً في مكافحة تمويل الإرهاب عبر هيئة الأسواق المالية.

في ظل هذه الأوضاع الصحية القاهرة، قامت مديرية الموارد البشرية في هيئة الأسواق المالية بدورها في نشر التوعية بين الموظفين من خلال الارشادات الوقائية الالزامية للحد من انتشار الوباء، كما وتابعت أوضاع الموظفين الصحية بدقة. ولضمان بيئة صحية سليمة قامت المديرية بإجراء الفحوصات الالزامية لجميع الموظفين للحد من تفشي الوباء والتزمت بتوجيهات وزارة الصحة العامة في التعامل مع المصابين. التزاماً بالقرار الرسمي بالإغفال العام، وحرصاً منها على استمرارية العمل في الوقت عينه، ارتفعت مديرية الموارد البشرية اتباع سياسة العمل عن بعد لموظفي الهيئة.

أما على صعيد التوزيع الجندي لموظفي الهيئة، فإن عدد المستخدمين الذكور قد فاق عدد المستخدمات في العام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٢٪ ذكور لـ ٤٨٪ إناث، كما يظهر في الجدول أدناه.

وفي إطار حسن سير الأعمال لدى الهيئة وحماية أنظمتها ومعلوماتها، تعمل مديرية المعلوماتية على تطوير الأمان المعلوماتي بشكل دوري و دائم وذلك عبر تحسين وتطوير آليات العمل المتبعه بما يتاسب مع حجم المخاطر التي تواجهها الهيئة، وفي هذا السياق، ولتفادي أي مخاطر على شبكات الهيئة الداخلية، بات مركز العمليات الأمنية على الشبكات (Network Operations Center) ومراكز المراقبة للشبكات (Security Operations Center) يعملان على مدار الساعة لاكتشاف المخاطر المعروفة (Known Risks) وغير المعروفة (Day Attacks) التي تتم على أنظمة المعلوماتية بكافة أنواعها والعمل على ضبطها بسرعة وذلك للحد من المخاطر التي قد تتجه إليها. كما قامت المديرية المعلوماتية بالاستجابة لمتطلبات العمل الجديدة التي فرضتهاجائحة كورونا وذلك بإتاحة خدمة العمل من المنزل لجميع العاملين مع الحفاظ على نفس المستوى من الخدمات والأمان. كما قامت المديرية بتدريب موظفي الهيئة من أجل تحسين مستواهم التقني وتدريبهم على استخدام الخدمات الجديدة.

على مستوى شؤون الموظفين حل العام ٢٠٢٠ ومعه صعوبات اقتصادية كبيرة على صعيد العالم عموماً وعلى صعيد لبنان خصوصاً، بالإضافة إلى فيروس كورونا المستجد الذي حد من عمل كافة المؤسسات اللبنانية. فإجراءات التي اتخذت من منع سفر ومنع التجمعات وإغلاق المؤسسات أدت إلى تأجيل أو إلغاء معظم الدورات التدريبية والمؤتمرات، مما أثر على دور مديرية الموارد البشرية لدى هيئة الأسواق المالية التي كانت تعمل منذ تأسيس الهيئة، وبالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية على تدريب وتطوير الموظفين من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية بالإضافة إلى عدد من الدورات المحلية وذلك بالتعاون مع أبرز المحاضرين والمؤسسات التدريبية في لبنان.

التواصل مع الجمهور

لتطوير التقارير الصادرة عن مديرية الأبحاث والإعلام ، أجرت المديرية في العام ٢٠٢٠ استفتاء داخلي شمل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والموظفين حول التقارير اليومية والدورية التي تقوم بتحضيرها المديرية والتي يتم نشر بعضها على الموقع الخاص بالهيئة. هدف هذا الاستفتاء إلى تحديد المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة للقارئ والطريقة الأسلام لعرضها عليه لتعزيز التواصل مع الجمهور والعاملين في القطاع المالي اللبناني.

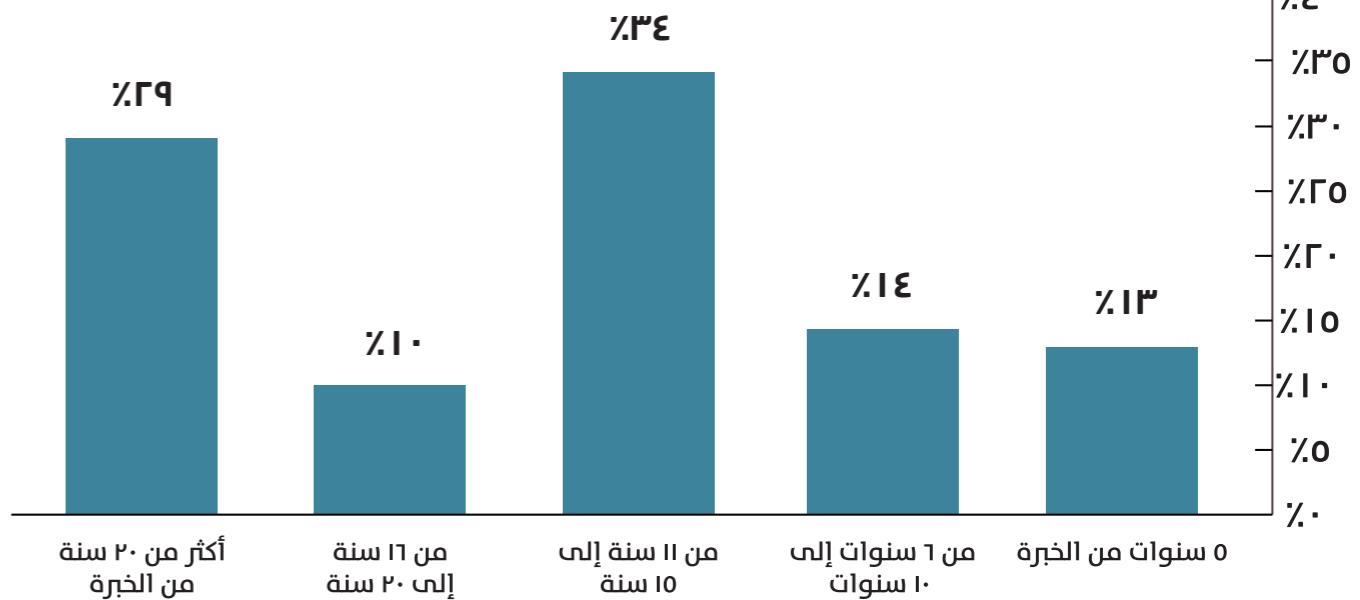
تشمل التقارير المعدة من مديرية الأبحاث والإعلام حركة الأسواق المالية في لبنان وإعداد البيانات الخاصة بالحركة على بورصة بيروت ونشر المؤشر الخاص بها Market Value Weighted Index كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الاستثمار الجماعي والأدوات المالية المركبة وغير المركبة لدى المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف، إضافة إلى نشرة إخبارية يومية حول أبرز مقالات الصحف المحلية والدولية.

كما قامت مديرية الأبحاث والإعلام بتحضير استفتاء موجه للشركات التي كانت قد عبرت عن رغبتها في ادراج أسهمها على منصة التداول الإلكتروني بحيث تركزت الأسئلة على استعداد وجاهزية الشركات ورؤيتها لمستقبل العمل في إطار التطورات التي عصفت بالبلاد عام ٢٠٢٠، مع زاوية مختصة تدعو من خلالها تقديم اقتراحات للهيئة تناكي مطالباتها المستجدة إن وجدت. تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستفتاء لم يوزع بعد نظراً للأوضاع العامة التي طفت على الاقتصاد اللبناني وتأثيرها على القطاع الإنتاجي في لبنان.

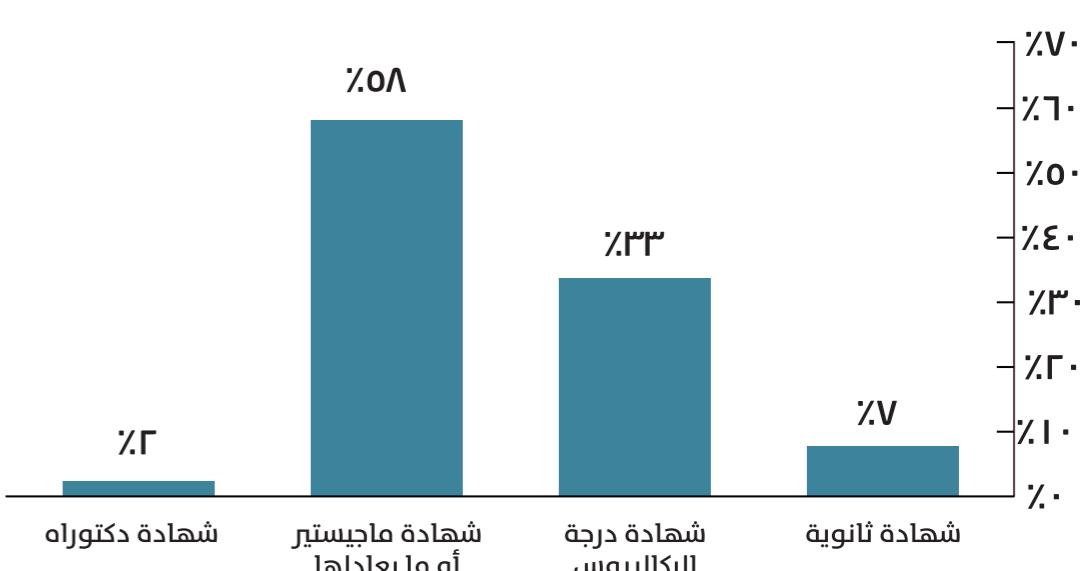
تنفيذًّا لاستراتيجية الهيئة في إرساء ثقافة أسواق مالية ناشطة وآمنة ونسج سياسة تعريفية وتطويرية لقطاع الأسواق المالية في القطاع المالي والجامعات اللبنانية على اختلافها، تابعت الهيئة تعاونها مع مؤسسات مالية وتربوية من القطاع الخاص، حيث قام ممثلون عن مديرية الأبحاث والإعلام ومديرية الشؤون القانونية بإجراء محاضرات افتراضية لطلاب الجامعات عبر تقنية زوم.

وفي هذا السياق، تعاونت هيئة الأسواق المالية وبنك لبنان والمهجر للأعمال - Blominvest - في تنظيم مسابقة البورصة الافتراضية الجامعية عن العام ٢٠٢٠ حيث شارك في المسابقة عدد كبير من الطلاب الجامعيين تسابقوا على لقب «أفضل متداول» من بين ١٥ جامعة لبنانية، وكان قد قدم كل من المشاركين عرضه وأفكاره لاستراتيجيات التداول في البورصات العالمية بحسب المعايير العلمية المعتمدة. ونظراً للظروف السائدة آنذاك تشكلت لجنة تحكيم عن بعد تضمنت كل من السادة وليد قادری - عضو مجلس إدارة تنفيذي في هيئة الأسواق المالية، طارق ذبيان - مدير الأبحاث والإعلام في هيئة الأسواق المالية، مروان أبو خليل - بنك لبنان والمهجر للأعمال، بشارة بردوبيل - بنك لبنان والمهجر للأعمال وشادي عطالله - بنك Lebanon and the Middle East.

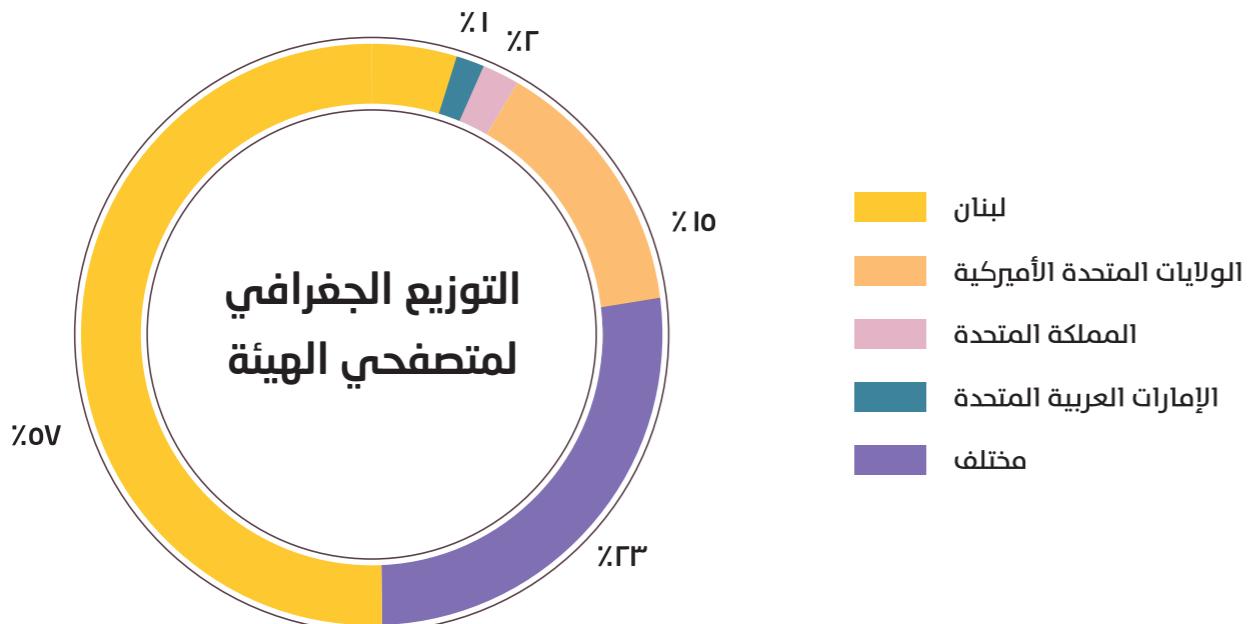
وأيضاً في إطار التواصل مع الجمهور، قدمت الأمانة العامة محاضرة ضمن برنامج تدريب الطلاب الجامعيين في مصرف لبنان حيث تم تسليط الضوء على الأسواق المالية ودور الهيئة لجهة مراقبة هذه الأسواق وتنظيمها.



التحصيل العلمي لموظفي الهيئة



بتقييف المستثمر حيث بلغ العدد ١٧,٧٠٠ زيارة. تجدر الإشارة أن الأشخاص الذين يزورون الموقع الإلكتروني أغلبهم من لبنان بنسبة ٥٧٪، ثم الولايات المتحدة بنسبة ١٥,٣٪، ثم المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣,٩٪، كما يظهر في التوزيع الجغرافي التالي.



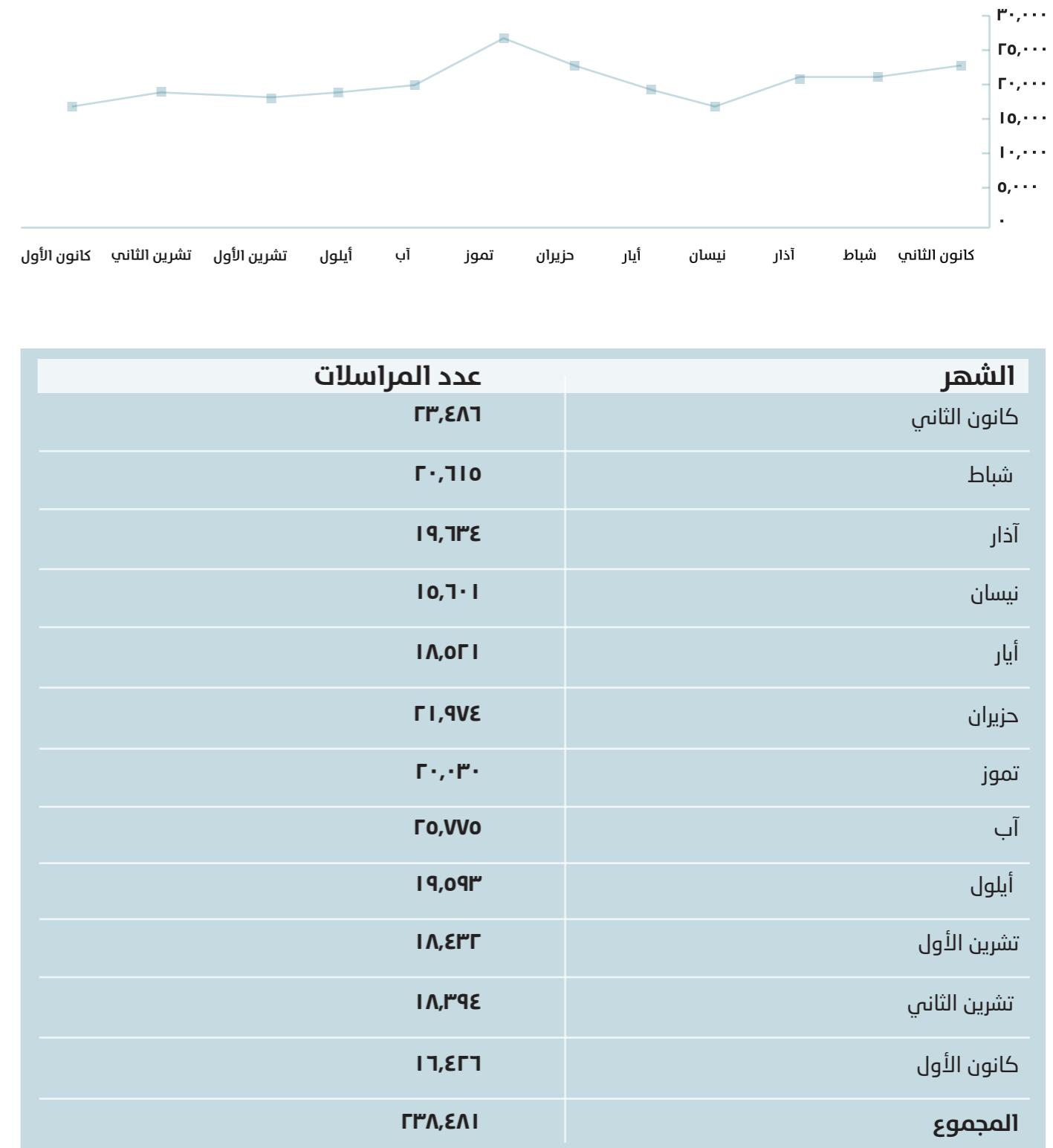
www.cma.gov.lb

أما بالنسبة للموقع الإلكتروني للهيئة، فقد بلغ إجمالي زائري صفحة الهيئة الإلكترونية www.cma.gov.lb ٤,٨٧ في العام ٢٠١٨، منها ٤٪ تصفحوا موقع الهيئة لأول مرة، حيث تم طالعة ١١١,٨٣٦ صفحة. فقد سجلت الصفحة الخاصة بالقوانين والأنظمة والتعميم أكبر نسبة تصفح حيث بلغ العدد ١١,٧١٤، يليها الصفحة الخاصة

والاستفسارات، فقد بلغ عدد الرسائل الإلكترونية الصادرة والواردة ٢٣٨,٤٨ توزعت شهرياً على الشكل التالي:

ومن جهة ثانية، وبالاستناد إلى أهمية المراسلات التي تتلقاها هيئة الأسواق المالية عبر خدمة البريد الإلكتروني والتي تتضمن التقارير المطلوبة من المؤسسات الخاضعة لإشراف الهيئة فضلاً عن الشكاوى

الرسائل الإلكترونية الصادرة والواردة



مذكرات التفاهم

لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ إطلاق عمل هيئة الأسوق المالية حتى العام ٢٠٢٣

#	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠٢٤/٥/٥	فرنسا	هيئة الأسوق المالية
٢	٢٠٢٤/١١/٥	جمهورية مصر العربية	المؤسسة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠٢٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠٢٤/٦/١٥	تونس	هيئة السوق المالية
٥	٢٠٢٤/١٢/١٥	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيمية للخدمات المالية
٦	٢٠٢٤/٣/٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠٢٤/٥/٢٦	ألمانيا	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠٢٤/١٧/١	روسيا الاتحادية	البنك المركزي لاتحاد الروسي
٩	٢٠٢٤/٣/١٧	سلطنة عمان	المؤسسة العامة لسوق المال
١٠	٢٠٢٤/٦/١٧	الجمهورية اللبنانية	لجنة الرقابة على هيئات الضمان
١١	٢٠٢٤/٩/١٧	الإمارات العربية المتحدة	سلطة دبي للخدمات المالية
١٢	٢٠٢٤/٨/٢٨	جمهورية قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية
١٣	٢٠٢٤/٩/٥	جمهورية الموريشيوس	لجنة الخدمات المالية FSC الموريشيوسية

مالية «هيئة الأسوق»

الجزء الأكبر من هذه النفقات دفعه أصحاب الموظفين التي تتضمن الأجور وملحقاتها.

بلغت النفقات الفعلية للهيئة لعام ٢٠٢٣ حوالي ١٧,٣٤ مليار ليرة لبنانية حيث شكلت النفقات الجارية حوالي ٩٣٪ من المجموع العام. خصص

النفقات الفعالية لعام ٢٠٢٣	موازنة عام ٢٠٢٣ لعام	لائحة نفقات موازنة الموجدات الثابتة المادية للعام ٢٠٢٣ (ملايين الليرات)												
		مجموع مجموع	كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول	أب	تموز	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	
١٧,٣٤	٢١,٣٥٩	٢١,١٥٦	٩٦٠	١,٣٩٤	١,٨٦٥	١,٩٢٣	٤,٣٩٤	١,٤٨٩	١,٥٨٩	١,٣١٦	٧٩٤	٧٩٤	المجموع الاجمالي	
١٥,٩٣٠	٢٣,٣٣٣	٩٣٢	٩٣٢	١,٩٣٣	١,٨١١	١,٤٤٨	٤,١٢٨	١,٤٧٩	١,٦١٠	١,٦١٠	٧٧١	٧٧١	النفقات الجارية	
١٢,٩٠٣	١٤,٨٧٩	١,٥٥٥	٦٩٦	٧٤٢	١,٥٩٨	١,٣١٢	١,٣٥٨	١,٣٥٤	١,٥٣٣	١,٣٥٥	٥٦٥	٥٦٥	اعباء موظفين	
٩٨٣	١,٥٩٩	٢٨١	٤٨	٢٧	٨٩	٢٤	٤٨	٢٩٤	٢٨	٢٨	١١١	٦٧	اعباء اشغال عقارات	
٥٣٩	٦١	٩١	٣١	٥٢	٧٢	٤١	٩٢	٨٧	٢٧	٢١	٣٦	٤٥	اعباء مواد إستهلاكية	
٧٣	١٤	٠	٠	٥٠	٠	٠	٣١	٠	٠	٢٣	٠	٠	مؤتمرات و هيئات دولية	
٧٣	٨٠	١٢	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٦	٥	٦	٤	اتصالات	
١,٨٨٢	٢,٧٣٣	٩١	١١٩	١٩١	١٢٤	١٨١	١٢٩	١,٧٨	١,٧	٧	٤٨	٤	اعباء خدمات و تجهيزات إدارية	
٧٧	٣٥٩	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣٠	٣١	٢٦	٣٠	٢٠	عقود استشارية	
		٦٦١	٦٦	٦٨	٤٠	٥٨	٥٤	٥٢	١٣٤	٤٣	٤٨	٤٤	٣٥	٢٣
		١,١١٤	٣٧٣	٦٦	٠	٢٠	٤١	٠	١٤٧	٤١	٠	٦٤	٠	٠
		٦٦	٥	١	١	٠	٤	١	٠	٠	٢	٠	٠	الإحتياطي العام النظامي
		١,١١٤	٣٧٣	٦٦	٠	٢٠	٤١	٠	١٤٧	٤١	٠	٦٤	٠	٠
		٦٦	٥	١	١	٠	٤	١	٠	٠	٢	٠	٠	الإحتياطي العام النظامي

الممل الشاشة

حركة وأسواق المالية في لبنان



بورصة بيروت

على معدل ٨٢,١٦ نقطة مقابل ٥١,٩٠ نقطة في كانون الأول ٢٠١٩.

أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فسجل تراجعاً خلال كانون الأول ٢٠١٩ بنسبة ٤٠,٧٩٪، إذ أقفل على معدل ٥١,٥٢ نقطة مقابل ٦٤,٩٩ نقطة في كانون الأول ٢٠١٩، مما انعكس سلباً على القيمة السوقية الإجمالية لبورصة بيروت في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق.

ملخص تقرير السوق					
البيان	قيمة السوق	حجم السوق	سيولة السوق	كمية الأوراق المالية المتداولة	عدد العمليات على السوق
٩,٥٤٤	٥,٧٣٢	٨,٧٩٠	٩٠,٧٠١	١,٩٣٩	١٠,٩٣٩
٦٧,١٢٩,٨٣٠	٣٤,٩٨٦,٧٣٥	٨٩,٨٧٩,٧٠١	٨٠,٩١٩,٩٣٠	١١٩,٧٤٥,٢٢٨	كمية الأوراق المالية المتداولة
٢٣٩,٧٧٧,٣٥٣	٢١٨,٣٠٣,٢٩٠	٣٣٢,٨٤٣,٣٧٢	٧٤١,٧٥٣,١٤٠	٩٦٣,٨١٤,١٩١	قيمة الأوراق المالية المتداولة (\$)
٦٧١,٨٠٠,١	١,١٢٨,٦٦٩	٢,٦١٨,٥٣٥	٣,١١٦,٦٩٠	٣,٩٨٢,٧٣٠	متوسط القيمة لكل يوم تداول (\$)
٤٩٣,٨١٨	١,٩٣٥	٣٨,٨٤٦	٣٦١,٣٠٠	٤٩٤,٨١٥	حجم متوسط لكل يوم تداول
٤,٩٣	٦,٢٤	٧,٠٤	٨,٦٣	٨	القيمة/الكمية
٢٣٦	٢٢١	٢٣٦	٢٣٨	٢٤٢	عدد أيام التداول
البيان	قيمة السوق	حجم السوق	سيولة السوق	كمية الأوراق المالية المتداولة	عدد العمليات على السوق
٦٣,٧٦٪	٦١,٦١٪	٦٠,٩٨٪	٦٠,٣٥٪	٦٨,٥٧٪	٦٨,٥٧٪ = نسبة الدوران في التداول Turnover Ratio
٥١,٨٪	٦٧,٧٪	٦٩,٢٪	٦٩,٣٪	٧	٦٩,٣٪ = قيمة التداول السنوية/معدل القيمة السوقية السنوية
البيان	قيمة السوق	حجم السوق	سيولة السوق	كمية الأوراق المالية المتداولة	عدد العمليات على السوق
٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣٠ = إجمالي عدد الأدوات المالية
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠ = إجمالي عدد الشركات المدرجة
٦,١٧٢	٨,٣٩٥	١٠,٥٨٨	١١,٦٧٢	١١,٢٤٨	١١,٢٤٨ = متوسط القيمة السوقية في السنة الحالية (مليون دولارات أمريكي)

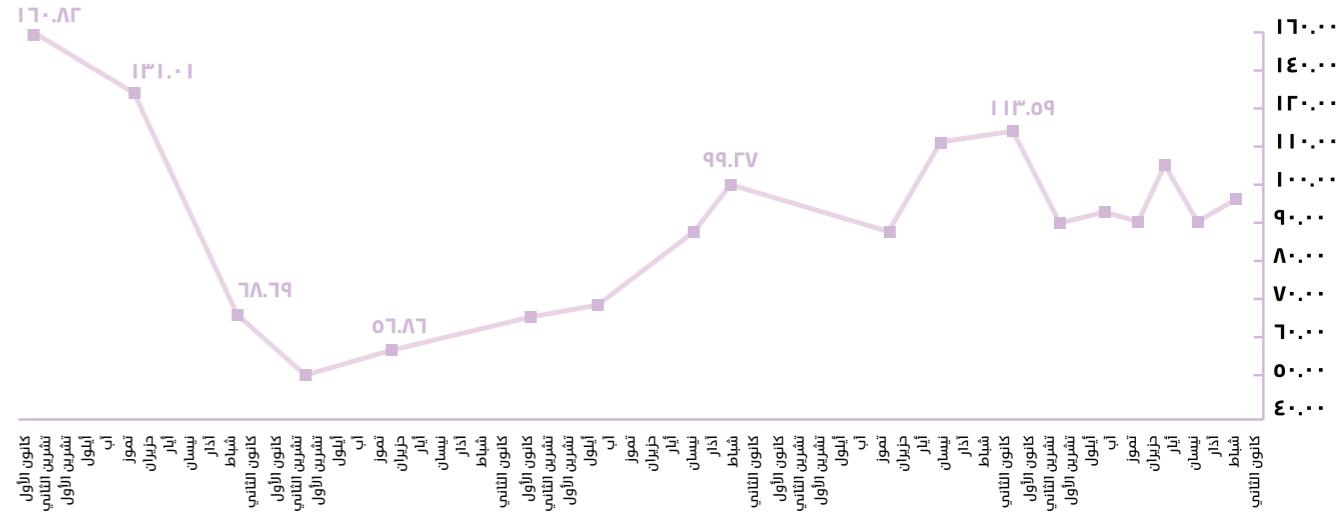
يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير إلى ارتفاع كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠١٩ بنسبة ٦٦,٥٪ لتسجل ٣٤,٩٨٦,٧٣٥ تداولًا، بينماً مقابل ١٢٩,٨٣٧ سهمًا في آخر سنة ٢٠١٩.

أما قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة ١٤,٣٪ عند إغفال التداول في آخر كانون الأول ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمة الأسهم ٥٠ مليون دولار أمريكي مقابل ١٨٢ مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام ٢٠١٩. أما عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠٢٠ فكانت ٩,٥٤٦ عملية مقابل ٥,٧٣٢ في نهاية عام ٢٠١٩، أي بارتفاع يقارب الـ ٦٦,٠٪.

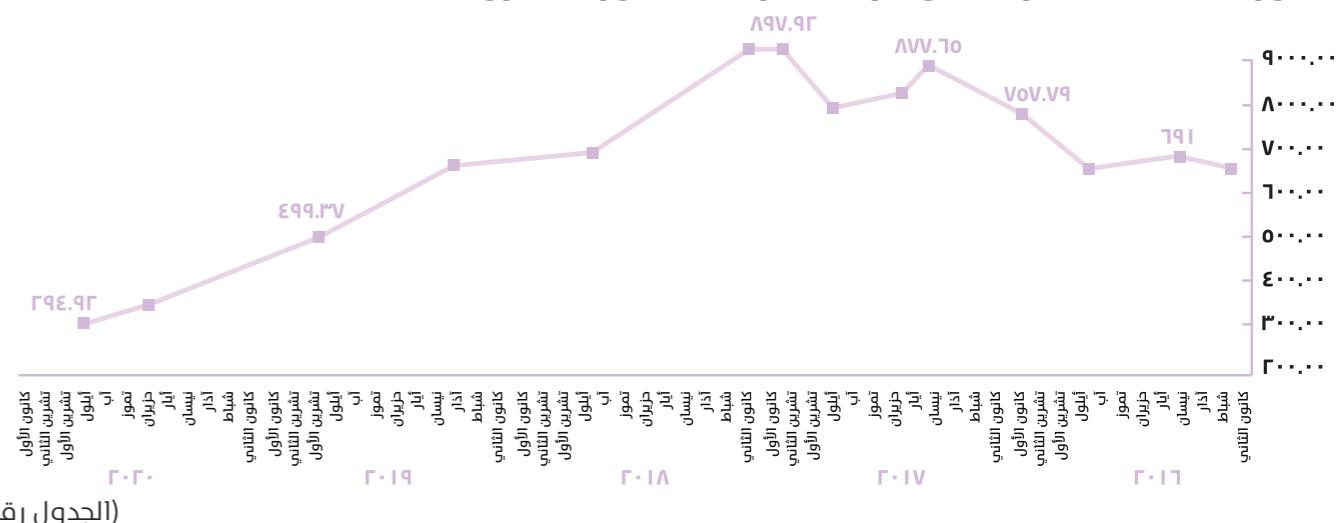
غير مالي	مالي	الإجمالي
سويدير	البنك اللبناني للتجارة	٦
شركة رسامني يونس	بنك عوده	
شركة التراة اللبنانية هولسيم	بنك بيروت	
شركة الاسمنت الابيض	بنك بيلاوس	
	بنك بيمو	
	بنك لبنان و المهاجر	

· ٢٠٢٠ لتصبح ٦,٠٧ مليارات دولار أمريكي مقابل ٦,٧ مليارات دولار أمريكي في آخر يوم تداول من العام ٢١٩. تم شطب أسهم أولوية بنك بيروت ٤٠٣، ليصبح عدد الأسهم قيد التداول ٦٣.

تطور المعدل الشهري لمؤشر الأسهم المدرجة في بورصة بيروت من سنة ١٩٠٣-٢٠١٦



تطور المعدل الشهري لمؤشر المصادر في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٦-٢٠٢٣



الأدوات المالية المركبة وغير المركبة

سجل عدد المكتتبين في الأدوات المالية المركبة ٦,٤٠١,٥٦٠ مكتتب نهاية العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٦,٩٣٦٦٧ مكتتب في العام ٢٠١٩، أي تراجعاً بـ ٧٣.٧٪. أما بالنسبة لقيمة الاكتتاب الإجمالية في شهر كانون الأول ٢٠٢٠ فقد سجلت ٣١,٢٩٤,٥٨٣ دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٣,٨١٤,٢٣٥,٤٣٢.٤٦٤ دولار أمريكي في العام ٢٠١٩، أي تراجعاً بـ ٦٤.٧٪.

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية	
١٥	إجمالي عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية
٢,٨٣٩	إجمالي عدد المكتتبين
٢٣٧,٥٨٩,٤١١,٧٨٥	مجموع الاكتتاب (دولار)
٢٠٣,٦٣٥,٤٣٢.٤٦٤	الأصول المدارة
١٥	رأس المال مفتوح
العملة	
٩	USD
٠	LBP
١	EUR
نوع الاستثمار	
٦	تخصيص مختلط
٥	أوراق مالية ذات الدخل الثابت
٣	سوق المال
١	أسهم
قطاع الاستثمار	
٧	الشرق الأوسط
٤	دولي
٣	لبنان
١	أمريكا
نوع المؤسسة	
٦	مصارف
٣	مؤسسات مالية
٧	شركات وساطة مالية

(الجدول رقم٤)

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن عدد صناديق الاستثمار الجماعي المحلية المتداولة هي ١٥ صندوق، بلغ مجموع الاكتتاب برأس المالها حوالي ٣٣٨ مليون دولار أمريكي. أما الأصول المدارة فقد انخفضت قيمتها بنسبة ٣٧.٦٪ لتصل إلى ٣٣٦.٦٤ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٩ مقابل ٣٣٦.٦٤ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٢٠.

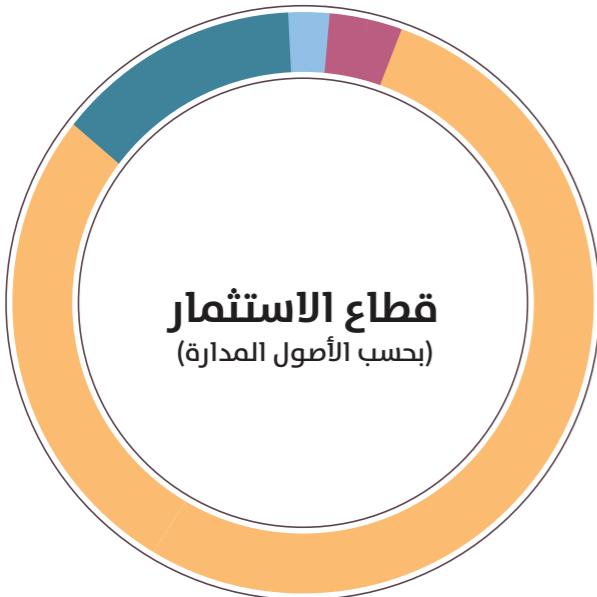
هيئة الاستثمار الجماعي المحلية هي هيئة ذات الدخل الثابت وتحاول ١٥٪ من قيمة الأصول المدارة في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية في أوراق مالية الاستثمار الجماعي المرتكزة على سوق المال.

نسبة التغيير	قيمة الاكتتاب	نسبة التغيير	عدد المكتتبين	كانون الأول ٢٠١٩		كانون الأول ٢٠٢٠	
				كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢٠
-١٠.٩٤٪	٢,٩٣٣,٠٥٩,٣٤٢	-٧.٨٩٪	٦,٩٣٦٧	٦,٩٣٦٦٧	٦,٤٠١,٥٦٠	٦٠,١٥٦	٦٠,٥٨٣
-٦٤.٧٩٪	٣١,٢٩٤,٥٨٣	-٧٣.٧٣٪	٣١,٢٩٤,٥٨٣	٣١,٢٩٤,٥٨٣	٣١,٢٩٤,٥٨٣	٣١,٢٩٤,٥٨٣	٣١,٢٩٤,٥٨٣
-٣٣.٣٨٪	٣,٨١٤,٢٣٥,٤٣٢.٤٦٤	-٣٤.٣٦٪	٨,٣٣٢	٨,٣٣٢	٨,٣٣٢	٨,٣٣٢	٨,٣٣٢
مجموع		مجموع		أدوات مالية غير مركبة		أدوات مالية مركبة	

في مقارنة مع العام الماضي، تراجعت قيمة الاكتتاب الاجمالي بـ٢٦٩.٣٦ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ٣٧٠٩٤ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٩.

نسبة التغير السنوية بين ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

النوع	العدد	عدد المكتتبين	قيمة الاكتتاب (مليون دولار)	الأصول المدارة (مليون دولار)
المجموع الإجمالي	-	%١٠١	١١٨٨٥	٣٧٦٦٣



توزيع هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

النوع	العدد	النسبة (%)	النوع	العدد	النسبة (%)
هيئات مصارف	٦	٦%	هيئات مصارف	٦	٦%
هيئات مؤسسات مالية	٢	٢%	هيئات مؤسسات مالية	٢	٢%
هيئات شركات وساطة مالية	٧	٧%	هيئات شركات وساطة مالية	٧	٧%
المجموع الإجمالي	١٥	١٥%	المجموع الإجمالي	١٥	١٥%

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠٢٠

النوع	العدد	النسبة (%)	النوع	العدد	النسبة (%)
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٠	٣٣.٣٣%	أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٢٩٨	٩٥.٥٥%
تخصيص مختلط	٦	٤٠.٠٠%	تخصيص مختلط	١٥٥	٤٤.٤٤%
سوق المال	٣	٢٠.٠٠%	سوق المال	١٥	٣٠.٩٣%
أسهم	١	٦.٦٦%	أسهم	١	٣.٣٣%
المجموع الإجمالي	١٥	١٠٠%	المجموع الإجمالي	١٥	١٠٠%

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠١٩

النوع	العدد	النسبة (%)	النوع	العدد	النسبة (%)
تخصيص مختلط	٦	٤٠.٠٠%	أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٢٩٨	٩٥.٥٥%
أسهم	١	٦.٦٦%	أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١٥٥	٣٣.٣٣%
سوق المال	٣	٢٠.٠٠%	سوق المال	١٥	٣٠.٩٣%
المجموع الإجمالي	١٥	١٠٠%	المجموع الإجمالي	١٥	١٠٠%

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية	
مجموع الاستثمارات (\$)	٧٩٨,٤٩٠,٩٣٩.٨٤\$
إجمالي عدد المكتبيين	٢,٤٤٣
إجمالي عدد صناديق الاستثمار	٢٤٩
رأس المال مفتوح	٢٢٠
صندوق تحوط	٤
رأس المال محدد	٥٥
العملة	
USD	١٩٢
EUR	٤٦
GBP	٤
CHF	٢
JPY	٢
SAR	٢
LBP	١
نوع الاستثمار	
أوامر	١٢٩
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤٤
صناديق الاستثمار	٣٠
تخصيص مختلط	٢٠
أوامر فخاصة	١٨
صناديق التحوط	٤
سوق المال	٣
الأوراق البديلة	٢
عقارات	١

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

نسبة التغير	٢٠٢٠	٢٠١٩	المجموع الإجمالي
% -٧٣,٢١	٩٠	٣٣٦	مصارف
% ١٥٧,٣٨	١٥٧	٦١	مؤسسات مالية
% -٨٠,٠٠	٢	١٠	شركات وساطة مالية
% -٣٨,٨٢	٢٤٩	٤٠٧	المجموع الإجمالي

تركز حوالي ٩١.٣٠٪ من هيئات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وحوالي ٣.٦٩٪ في الأسهم الخاصة. كما يبين الجدول أن المكتبيين في صناديق الاستثمار الأجنبية قد فضلاً الاستثمار في نطاق لبنان (٥٤.٦١٪) بليها الاستثمار في نطاق الشرق الأوسط (٣٠.١٩٪).

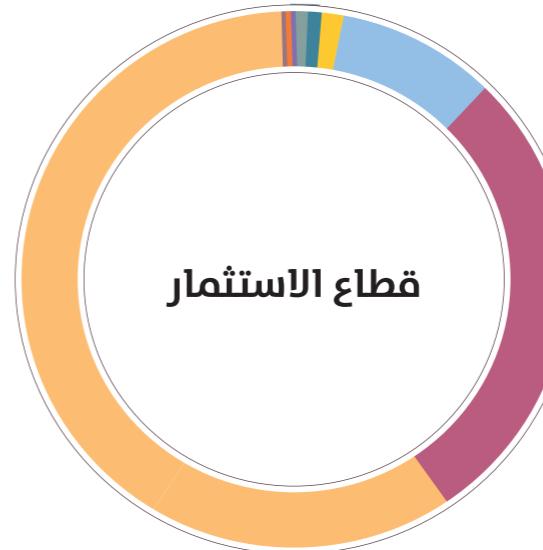
يسين الجدول رقم (٥) أن عدد اجمالي صناديق الاستثمار الأجنبية بلغ ٢٤٩ صندوقاً أي بانخفاض حوالي ٣٨.٨٪ من العام ٢٠١٩، ولكن بارتفاع يقارب ٢٦.٠٪ في قيمة الإكتتاب لتصل إلى حوالي ٧٩٨.٤٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٦٣٣.٥٩ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٩.

قطاع الاستثمار	
دولية	١٠٢
أمريكا الشمالية	٤٠
أوروبا	٣٣
آسيا	٣١
الأسواق الناشئة	١٣
الشرق الأوسط	١١
أمريكا اللاتينية	٧
لبنان	٥
دول منظمة التعاون الاقتصادي	٢
روسيا	٣
أفريقيا	١
المملكة المتحدة	١
نوع المؤسسة	
مؤسسات مالية	١٥٧
مصارف	٩٠
شركات وساطة مالية	٢

(الجدول رقم ٥)

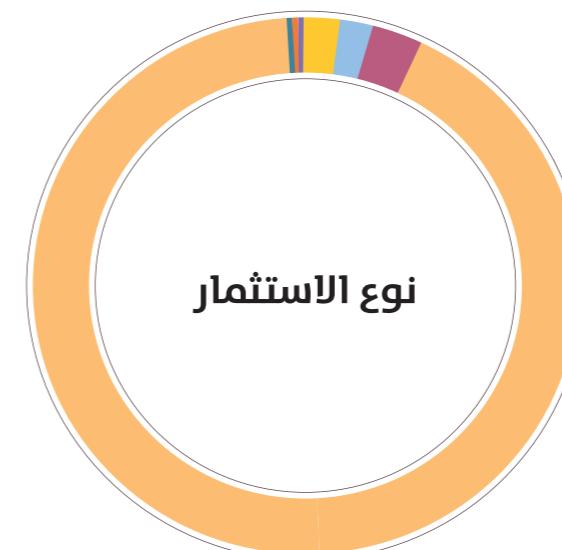
هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية-سنة ٢٠٢٠

النوع	العدد	النسبة المئوية	النوع	النسبة المئوية	النسبة المئوية	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة المئوية
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤٦	١٦.٨٧%	أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٣٣٨	٧٥.٦١%	٧٣٩٠.٣	٩١.٣%
أسهم خاصة	١٨	٧.٣٣%	أسهم خاصة	٦	٣.٣١%	٣٩٤٩	٣.٦٩%
أسهم	١٣٩	١٦.٨٠%	أسهم	٦١	١٩.٠٣%	١٠٥٩	١١.٩٥%
صناديق الاستثمار	٣٠	١٢.٥٠%	صناديق الاستثمار	٩٨	٦.٣٠%	١٠٠٠	١١.٩٥%
تخصيص مختلط	٢٠	٨.٣٣%	تخصيص مختلط	٤٧	٦.٣٠%	٣٩٤	٣.٤٩%
صناديق التحوط	٤	١.٦١%	صناديق التحوط	١١	٣.٣٤%	٣٨٠	٤.٨٨%
الأوراق البديلة	٢	٠.٨٠%	الأوراق البديلة	٢	٠.٦٠%	١٠٠	٠.١٣%
سوق المال	٣	١.٢٣%	سوق المال	٣	٠.٩٠%
عقارات	١	٠.٤٠%	عقارات	١	٠.٣٣%
المجموع الإجمالي	٤٤٩	١٠٠%	المجموع الإجمالي	٣,٣٨	١٠٠%	\$ ٧٩٨.٤٩	١١.٠%



هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية-سنة ٢٠١٩

النوع	العدد	النسبة المئوية	النوع	العدد	النسبة المئوية	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة المئوية
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٨٢	١٠.١٥%	أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١,٢٧٧	٥٥.٥٧%	٥٠٠٨	٦٧٩.٣٦%
أسهم الخاصة	١٨	٤.٤٣%	أسهم الخاصة	١٨٤	٨٧.٥٣%	٤٧.٣٣%	٧.٤٦%
تخصيص مختلط	٢٧	٦.٦٣%	تخصيص مختلط	٩٧	٢٣.٩٧%	٢٣.٥٠%	١٣.٥٠%
صناديق الاستثمار	٣٨	٩.٣٤%	صناديق الاستثمار	١٧٧	٧٧.٥٠%	١١.٦٢%	١٣.٤١%
أسهم	٢١٠	٥١.٦٠%	أسهم	٦٦	٢٨.٩٨%	٢٨.٩٨%	١٣.٠٠%
صناديق التحوط	٨	١.٩٧%	صناديق التحوط	١٧	٠.٧٠%	١٧.٥٩%	٢.٧٨%
الأوراق البديلة	٦	١.٤٧%	الأوراق البديلة	٦	٠.٥٩%	٠.٥٩%	٠.٥٠%
سوق المال	٦	١.٤٧%	سوق المال	٧	٠.٥٩%	٠.٥٩%	٠.٥٠%
تخصص	٣	٠.٧٤%	تخصص	٨	٠.٣٣%	٠.٣٠%	٠.٣٠%
سندات	٧	١.٧٣%	سندات	٨	٠.٣٣%	٠.٣٠%	٠.٣٠%
متنوع	١	٠.٢٥%	متنوع	١	٠.٠٤%	٠.٣٠%	٠.٣٠%
سوق السلع	١	٠.٢٥%	سوق السلع	١	٠.٠٤%
المجموع الإجمالي	٤٠٧	١٠٠%	المجموع الإجمالي	٢,٤٤٣	١٠٠%	\$ ٦٣٣.٣٩	١١.٠%



النوع	العدد	النسبة المئوية	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)
المجموع الإجمالي	٤٣٨.٨٣	٣٣١.٣٣%	٣٣٦.٠٩%



الفصل الرابع

النطاعات العام



«في العام ٢٠٢١، تنظر الهيئة بإيجابية لناحية تعين أعضاء لجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية كما نص القانون رقم ١٦١ تاريخ ١٧/٨/٢٠٢١، ليستكمل بهذا التطور المرتقب مفاعيل القانون ١٦١ وآليات عمله الرقابية والتنظيمية كما حددتها.»

أما في إطار حماية المستثمر، فستواصل الهيئة إصدار الإعلامات والأنظمة لتسهيل وتجيئه عمل الأسواق والعاملين بها في المرحلة المقبلة وستتابع كافة الشكاوى التي تتلقاها لتعمل على معالجتها بما يتيح لها قانون الأسواق المالية. وبعد تعين أعضاء جدد لمجلس هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠٢١، تنظر الهيئة بإيجابية لناحية تعين أعضاء لجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية كما نص القانون رقم ١٦١ تاريخ ١٧/٨/٢٠٢١، ليستكمل بهذا التطور المرتقب مفاعيل القانون ١٦١ وآليات عمله الرقابية والتنظيمية كما حددتها.

بعد كل التحديات التي رافقت العام ٢٠٢٠ والتي فرضت تأجها على استحقاقات هذا العام، عدلت الهيئة خطتها لتناسب مع المستجدات المحلية والاقتصادية والصحبة العالمية. فبعد إطلاق مشروع منصة التداول الإلكتروني بهدف تمويل القطاعات المنتجة عبر الأسواق المالية، تعزز الهيئة وضع الأطر المسهلة لتشغيل المنصة والسير بها في المرحلة المقبلة. ومن جهة ثانية، وبناءً على التطورات المالية والاقتصادية للسوق اللبناني ومتطلبات الشركات العاملة فيه، سوف تقوم الهيئة باستطلاع علمي لتقييم مدى استعداد الشركات اللبنانية لإدراج أسهم أو سندات صادرة عنها على منصة التداول الإلكترونية، كما سوف تكشف لقاءاتها مع ممثلي القطاع الخاص لتدريب عجلة الاقتصاد اللبناني بما يتاسب مع تحديات المرحلة.



الفصل الخامس

هيئة الأسوق المالية، ما هي؟

الهيكلية التنظيمية للعام ٢٠٢٣

المجلس أيضاً، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والدوكومنة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجودة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات المالية.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسديد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو الغاء مصادقة سابقة] على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجري من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخولة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطورها.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناطط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة إلى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

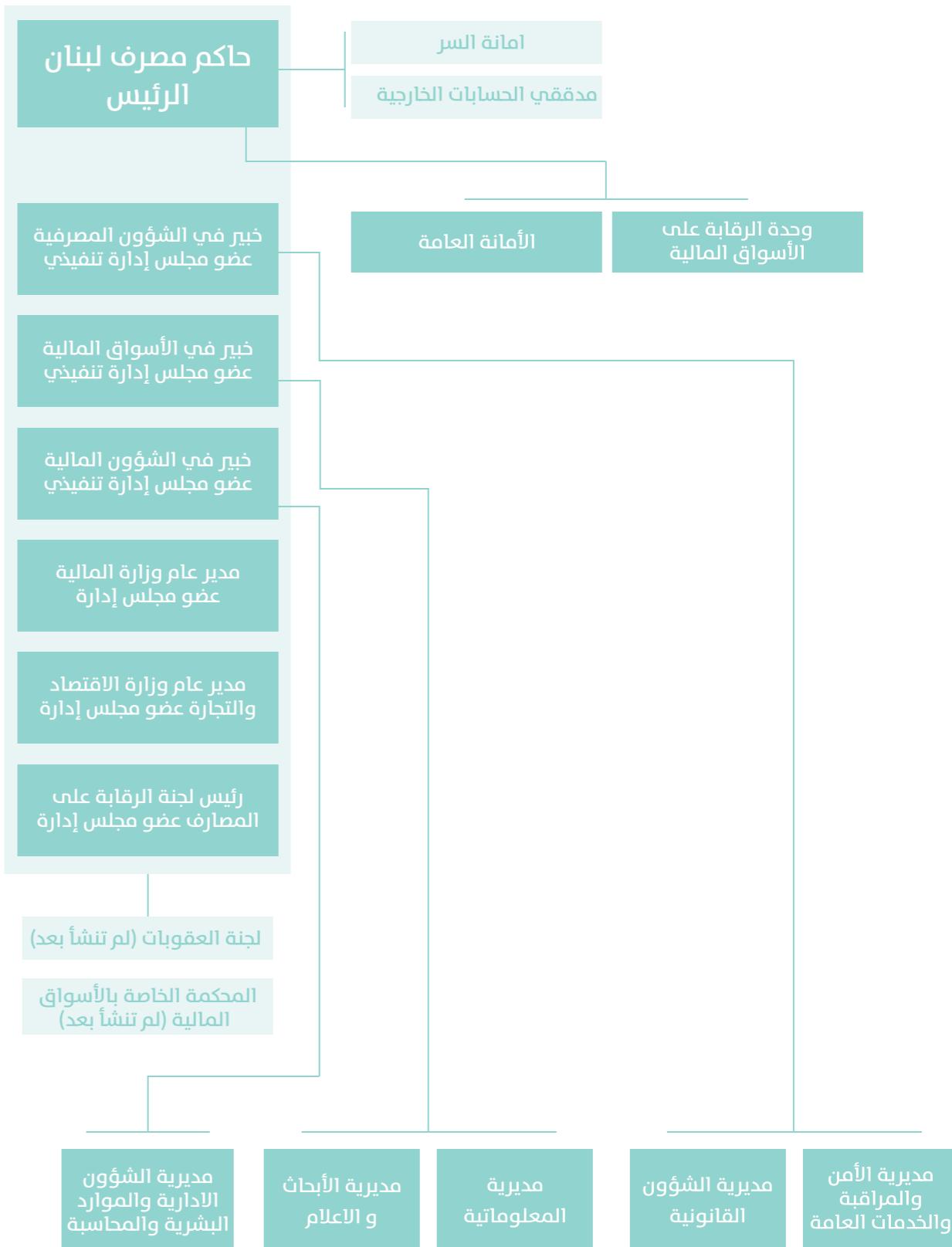
كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصفتها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية للإجراءات، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتها، أو تلك

يتولى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرغين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشئون المصرفية والمالية وثلاثة أعضاء غير متفرغين يمثلون الوزارات والإدارات المعنية مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصادر.

ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. ولهم صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسخير أعمال المؤسسات التي تعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يعني المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيد بها. ومن صلاحيات

الشؤون الإدارية والموارد البشرية والمحاسبة، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، ومديرية الأمن والرقابة والخدمات العامة.

تألفت هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠٢٣ من ثلات وحدات رئيسية هي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، لجنة العقوبات؛ إضافة إلى المديريات التالية: مديرية الشؤون القانونية، مديرية



المؤسسات والأعمال الخاضعة لـإشراف ورقابة الهيئة

في البورصة والأدوات المالية والحقوق المالية المرخصة من هيئة الأسواق المالية. كذلك يحدد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلقة بالأدوات المالية، والمؤسسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق المالية ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:-

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية وسلطتها، وتشمل جميع العمليات المتعلقة بالأدوات المالية المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات المالية المدرجة أو المتداولة

الأطراف الخاضعة لـإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخص لهم
 - الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
 - البورصات اللبنانية أو المؤسسات التي يكون موضوعها إدارة وتسهيل عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسسات شكل شركات مغفلة لبنانية
 - الشركات المالية والمؤسسات والهيئات المرخص لها ومنها:
 - هيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية
 - هيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليات التسنيد
 - هيئات الاستثمار والتسنيد الإسلامية
 - مؤسسات الاستشارات والخدمات المتعلقة بالأدوات المالية
 - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات المالية والأعمال الخاصة بالأدوات المالية الخاضعة لـإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامة أو خاصة
 - سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
 - الحقوق المالية (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات المالية المشتقة (Derivatives) أو المركبة (Structured)

- الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
- إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
- حفظ الصكوك المتعلقة بالأدوات المالية Securities Custody
- ضمان الإكتتاب بالأدوات المالية Underwriter
- فحص الالكتتاب بالأدوات المالية Underwriting Process

الإضافية وإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبيّن لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنين عليها.

التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الأوراق والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضاً أن تلزم الشركات والمؤسسات تقديم المعلومات

لجنة العقوبات (لم تنشأ بعد)

من المتوقع أن يُشار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسمى للهيئة اتخاذ التدابير الإجرائية الازمة بحق كل من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق المالية. تتولى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتنفذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.

المحكمة الخاصة بالأسواق المالية (لم تنشأ بعد) تنظر المحكمة الخاصة بالأسواق المالية في

المحكمة الخاصة بالأسواق المالية (لم تنشأ بعد)

فهي تشكل مرجع استئنافي للقرارات الصادرة عن لجنة العقوبات وتعمل كمحكمة درجة أولى في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مخالفة تتعلق بـ**بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه البصكوك والأدوات.**

تنظر المحكمة الخاصة بالأسواق المالية في النزاعات الناتجة عن الأعمال الخاصة بالأدوات المالية وفي الطعون الموجهة ضد القرارات الفردية الصادرة عن مجلس الهيئة كما في طلبات التحري أو الرد المتعلقة برئيس وكل من أعضاء مجلس الهيئة ولجنة العقوبات.

مادح تدابيري
عن جهة اسوق
المالية منذ نشأتها



هيئة الأسواق المالية لمحة عامة

النحوات و المؤتمرات



- ٢٠٢٠ شاركت الهيئة في تحكيم مسابقة البورصة الافتراضية
- ٢٠١٩ استضاف لبنان ممثلاً بـ هيئة الأسواق المالية «المؤتمر الدولي الرابع للبورصات العالمية» عقدت الهيئة اجتماعاً موسعاً لمناقشة أهمية استخدام منصة التداول الإلكتروني من القطاع الخاص ضمن رؤساء هيئات الاقتصادية وخبة من رجال الأعمال اللبنانيين وممثلي عن القطاع الخاص اللبناني
- ٢٠١٨ نظمت الهيئة «الأسبوع العالمي للمستثمر» في بيروت للمرة الأولى
- ٢٠١٧ نظمت الهيئة «المؤتمر السنوي الثاني عشر لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية» في بيروت
- ٢٠١٦ نظمت الهيئة «المؤتمر الخامس عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية»

التواصل مع الجمهور

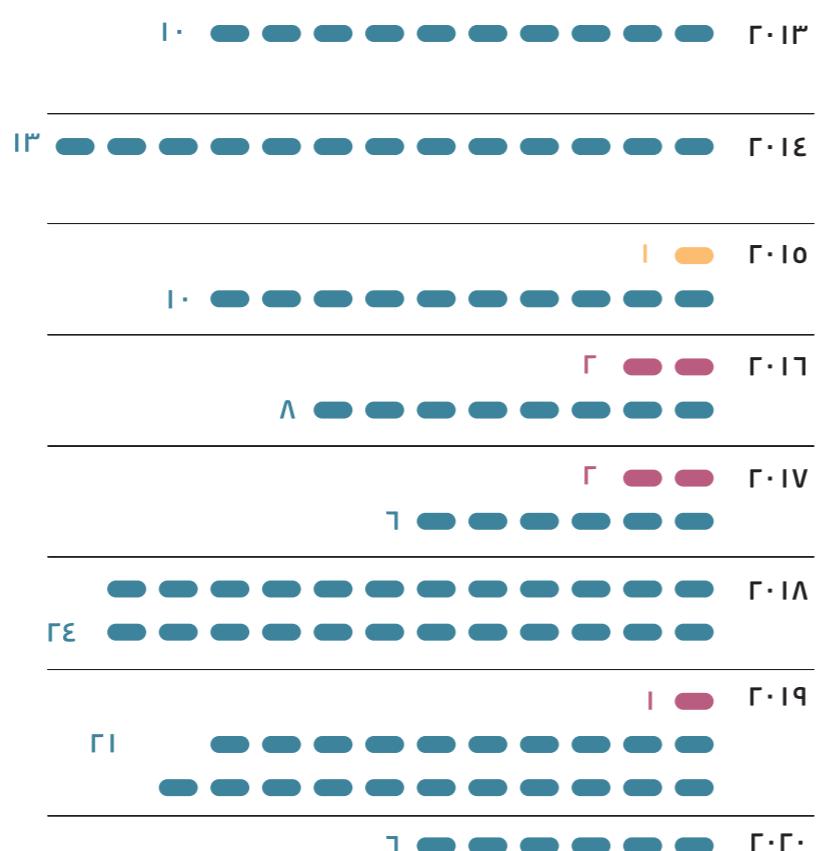


قرارات مجلس الهيئة



١٨ — عدد مؤسسات الوساطة المالية المسجلة لدى الهيئة

تنظيمياً



٠ الأنظمة التطبيقية

الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية سلسلة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ المتعلقة بالتسجيل والترخيص ، سلوكيات العمل، سلوكيات السوق، عروض الأدوات المالية و هيئات الاستثمار الجماعي تباعاً.

١٠ عدد مسودات الأنظمة التطبيقية المحضرة للنشر

سلسلة ٢٠٠٧ المتعلقة بقواعد الإدراج.

٩٨ قرارات و إعلامات

القرارات و الإعلامات الصادرة عن مجلس ادارة هيئة الأسواق المالية و المنشورة في الجريدة الرسمية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

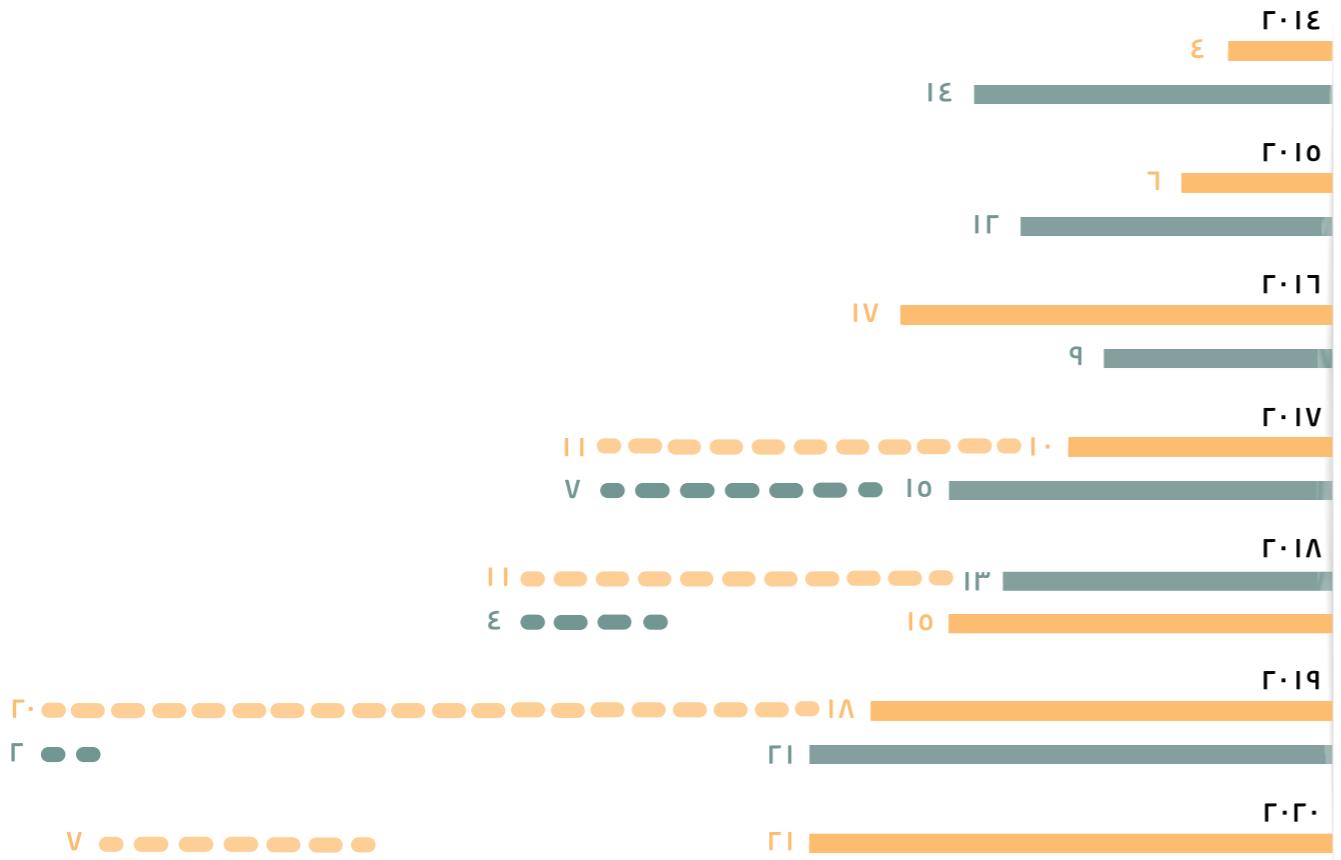
هيئة الأسواق المالية

لمحة عامة

مذكرات تفاهم

٢١٢

عدد مهام التدقيق والتحقيقات



متابعة التدقيق مهام تدقيق
متابعة التحقيق التدقيق والتحقيقات



تهدف الهيئة إلى أمضاء مذكرة تفاهم متعددة الأطراف مع IOSCO.

هذه المذكرة تؤمن التعاون مع كل من الـ١٧١ عضو المنتسبين إلى IOSCO حول العالم.

في أيار عام ٢٠١٤، وقعت هيئة الأسواق المالية أول مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية. وفي أيلول ٢٠١٩ وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع هيئة الخدمات المالية الموريشيوسية.

في آذار ٢٠٢٠، وقعت هيئة الأسواق المالية مذكرة تفاهم مع هيئة التحقيق الخاصة تصبو لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات صلة.

علاقات الهيئة الدولية

عضو في ٣ منظمات دولية

IFREFI

الرئيس السابق للمنظمة
الفرنكوفونية لهيئات الأوراق المالية

UASA

الرئيس السابق لإتحاد هيئات
الأوراق المالية العربية

IOSCO

عضو مشارك
حزيران ٢٠١٦

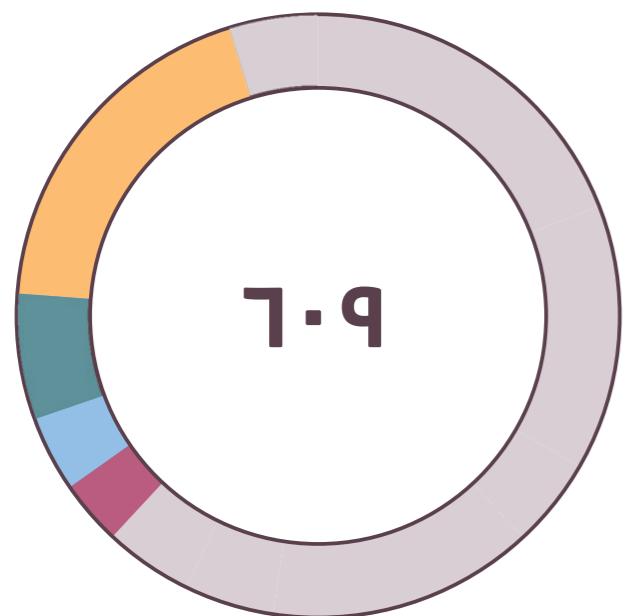
الطلبات التي عملت عليها وحدة الرقابة لدى الهيئة
بما فيها التقارير، مهام التدقيق والتحقيقات التي
جرت معالجتها.

الأشخاص المسجلين

في العام ٢٠٢٣

عدد الأشخاص المسجلين ٨٦

الغاء تسجيل ٣٥



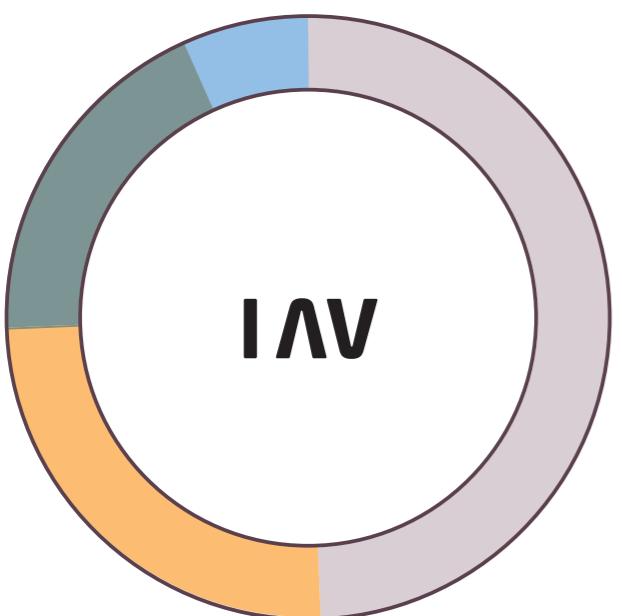
- موافقة ٤٥
- إعادة تقديم الطلب ١١٥
- أخذ العلم ١٩
- عدم موافقة ١٤
- إلغاء تسجيل ٧

٧٧٧ عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة
حتى العام ٢٠٢٣

الوظائف الأكثر تسجيلاً حتى العام ٢٠٢٣



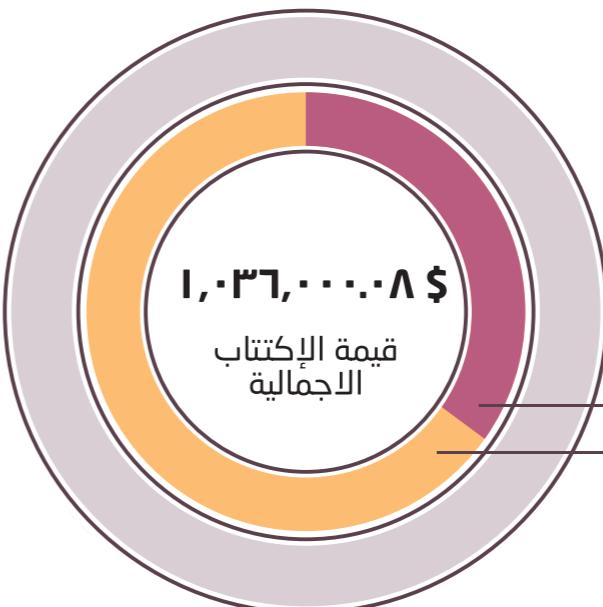
القرارات المتعلقة بطلبات التسجيل في العام ٢٠٢٠



- موافقة ٨٦
- إعادة تقديم الطلب ٥٠
- تعليق وإلغاء التسجيل ٣٥
- أخذ العلم ١٦

هيئات الاستثمار الجماعي

قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي

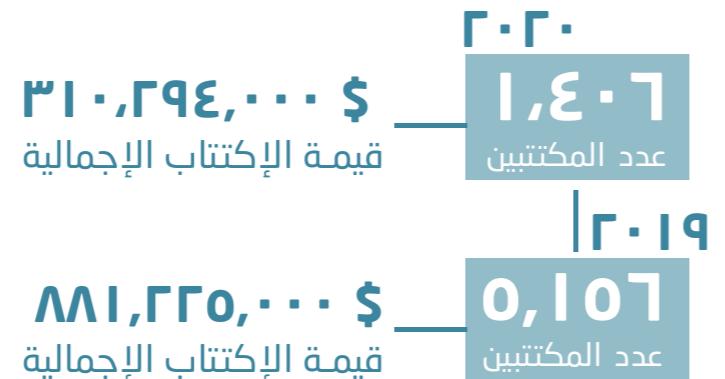


- ٢٦٤ هيئات الاستثمار الجماعي
- ١٥ هيئات الاستثمار الجماعي المحلية
- ٢٤٩ هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

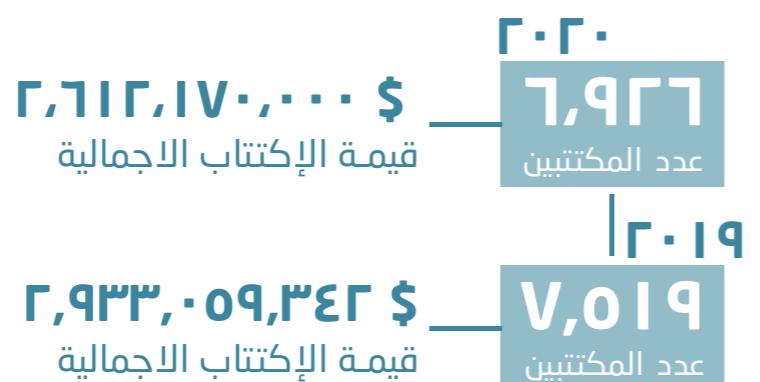
الأدوات المالية المركبة

٤ أدوات مالية مركبة

مرخصة من قبل هيئة الأسواق المالية منذ نشأتها



الأدوات المالية غير المركبة



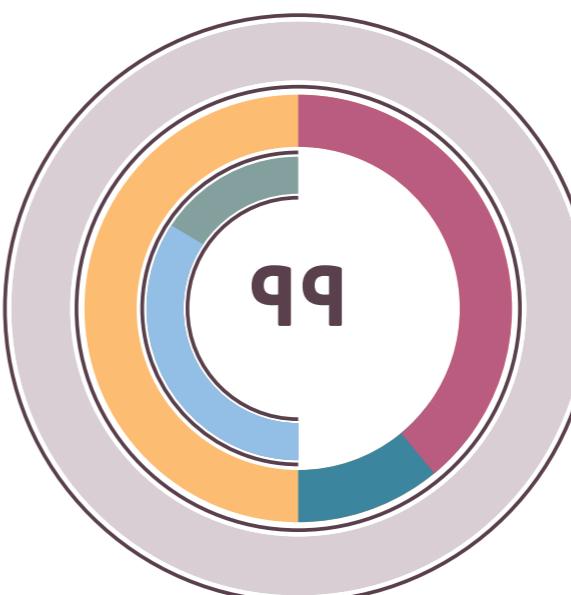
٢٦٤ عدد هيئات الاستثمار الجماعي التي تسوق في لبنان، بما في ذلك الصناديق المرخصة من قبل مصرف لبنان قبل إنشاء الهيئة

عدد المكتتبين في الهيئات



طلبات ترخيص هيئات الاستثمار الجماعي

(لا تغير في العام ٢٠٢٠)



عدد طلبات الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي المقدمة إلى الهيئة منذ نشأتها.

- ٤٠ الامتناع عن تسويق لعملاء جدد
- ٤٩ مرخص و متداول في لبنان
- ١٣ عرض خاص
- ٣٦ عرض عام
- ١ تم رفضها

شارع روما، منطقة الوردية، الحمرا
www.cma.gov.lb | +٩٦١ ٧٣٠٠٠٠